جامعة قاصدي مرباح، ورقلة – الجزائر
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، الطور الثاني

في ميدان: علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية

الشعبة: علوم اقتصادية

تخصص: اقتصاد كمي

بعنوان:

دراسة علاقة عجز الموازنة العامة بالنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2020) باستخدام نموذج التكامل المشترك

من إعداد الطالبتين :

- باسماعيل عائدة
- نعـــامي مريـــــم

أمام اللجنة المكونة من السادة :

أ/ ..... (أستاذ ....."، جامعة ورقلة) رئيسا

أ/ مخرمش عبلة (أستاذ مساعد "أ"، جامعة ورقلة) مشرفا ومقررا

أ/ ..... (أستاذ ....، جامعة ورقلة) مناقشا

السنة الجامعية 2022/2021

جامعة قاصدي مرباح، ورقلة – الجزائر
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، الطور الثاني

في ميدان: علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية

الشعبة: علوم اقتصادية

تخصص: اقتصاد كمي

بعنوان:

دراسة علاقة عجز الموازنة العامة بالنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2020) باستخدام نموذج التكامل المشترك

من إعداد الطالبتين :

- باسماعيل عائدة
- نعـــامي مريـــــم

أمام اللجنة المكونة من السادة :

أ/ ..... (أستاذ ....."، جامعة ورقلة) رئيسا

أ/ مخرمش عبلة (أستاذ مساعد "أ"، جامعة ورقلة) مشرفا ومقررا

أ/ ..... (أستاذ .....، جامعة ورقلة) مناقشا

السنة الجامعية 2022/2021

* إهداء *

أهدي هذا العمل المتواضع للوالدين الكريمين أطال الله في عمرهما .

إلى جميع الأخوة و الأخوات كل باسمه ،خاصة أختي جميلة التي قاسمتني عناء انجاز هذا العمل.

وإلى كل أبناء إخوتي كل باسمه

إلى كل الأهل والأحباب

كل زملاء و زميلات الدفعة.

كل من علمني حرفا أصبح سنا برقه يضيء الطريق أمامي.

عائدة

* إهداء *

أهدي هذا العمل المتواضع للوالدين الكريمين أطال الله في عمرهما .

إلى جميع إخواتي كل باسمه .

كل زملاء و زميلات الدفعة.

كل من علمني حرفا أصبح سنا برقه يضيء الطريق أمامي.

مريم

الشكر

الحمد لله الذي بشكره لله تدوم النعم و الصلاة و السلام على أشرف الأنبياء و المرسلين سيدنا محمد صلى الله عليه و سلم.

لا يسعني في هذا المقام إلا أتقدم بخالص الشكر إلى كل من ساعديني في إنجاز هذا العمل، و أخص الشكر الأستاذة المشرف " **مخرمش عبلة**" على قبولها الإشراف على هذا العمل و التي سخرت جزء من وقتها و جهدها في متابعة هذا البحث من أوله إلى أخره، فكانت توجيهاتها القيمة و ملاحظاتها النيرة حافزا و سندا قويا في إتمام هذا البحث.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذه الأطروحة و تسخير جزء من وقتهم لقراءتها و تمحيصها.

وفي الأخير أزف عبارات الشكر و التقدير إلى كل من قدم يد العون و المساعدة من قريب أو من بعيد بإمداده للمعلومات و النصائح القيمة أو حتى بالتشجيع لإتمام هذا العمل المتواضع

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر عجز الموازنة العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990 -2020) بغية معرفة طبيعة العلاقة بين عجز الموازنة والناتج الإجمالي المحلي، تم استخدام الطرق الإحصائية الحديثة في السلاسل الزمنية والمتمثلة في اختبار التكامل المشترك وتقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM)، التي تسمح بالحصول على نتائج اكثر دقة وكفاءة. وبالاستعانة ببرنامجي Eviews 9 و Execl توصلنا في هذه الدراسة إلى أهم النتائج و هي كالاتي:

-وجود تكامل مشترك بين عجز الموازنة و النمو الاقتصادي .

- وجود علاقة توازنية طويلة الاجل و عدم وجود علاقة قصيرة الاجل .

-وجود أثر عكسي لعجز الموازنة العامة على النمو الاقتصادي على المدى البعيد.

الكلمات المفتاحية : عجز الموازنة العامة ، النمو الاقتصادي ، الناتج الإجمالي المحلي، التكامل المشترك ، نموذج تصحيح الخطأ (ECM) .

Abstract:

This study aimed to measure the general budget deficit on economic growth in Algeria during the period (1990-2020)order to know the nature of the relationhips between the budget deficit(DNBE) and gross domestic product (GDP).

Modern statistical methods have been used in the times series, represented by the concept of integration test and the error correction model error (ECM) which allows to obtain more accurate and efficient results, we also used the Eviews 9 version of the program and the Execl program , and one of the most important results of the study:

-There is a co-intergration between the budget deficit and economic growth.

-The existence of a long-term equilibrium relationship and the absence of a short-term equilibrium relationship.

-The existence of an adverse effect of the budget deficit on economic growth at the long-term.

Keywords:

Public budget deficit (NDBE), economic growth , gross domestic product (GDP), Concept of cointegration , error correction model (ECM).

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات	الصفحة
الإهداء	I
الإهداء	II
الشكر	III
ملخص	IV
قائمة المحتويات	V
قائمة الأشكال البيانية	VI
قائمة الجداول	VII
قائمة الملاحق	VIII
المقدمة	أ
الفصل الأول : الإطار النظري لعجز الموازنة العامة والنمو الاقتصادي	01
المبحث الأول : الإطار النظري لعجز الموازنة العامة والنمو الاقتصادي	03
المبحث الثاني : الدراسات السابقة حول عجز الموازنة العامة والنمو الاقتصادي	16
الفصل الثاني : الإطار التطبيقي لعجز الموازنة العامة والنمو الاقتصادي	27
المبحث الأول : الأدوات و الطريقة المستخدمة	28
المبحث الثاني : عرض ومناقشة نتائج الدراسة	35
الخاتمة	47
المصادر والمراجع	49
الملاحق	52
الفهرس	58

قائمة الأشكال البيانية

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل 1.2	تطور الناتج المحلي الاجمالي GDP	29
الشكل 2.2	تطور عجز الموازنة العامة NBDE	32
الشكل 3.2	دالة الارتباط الذاتي البسيط و الجزئي للسلسلة الأصلية للناتج الاجمالي المحلي (GDP).....	35
الشكل 4.2	دالة الارتباط الذاتي البسيط و الجزئي للسلسلة الأصلية عجز الموازنة العامة (NBDE).....	37
الشكل 5.2	دالة الارتباط الذاتي البسيط و الجزئي للسلسلة المعدلة للناتج الاجمالي المحلي (GDP).....	38
الشكل 6.2	دالة الارتباط الذاتي البسيط و الجزئي للسلسلة المعدلة لعجز الموازنة المعدلة (NBDE)	40
الشكل 7.2	نتائج النموذج الخطي للعلاقة التوازنية طويلة الاجل بين GDP و NDBE.....	41
الشكل 8.2	دالة الارتباط الذاتي للبواقي	42
الشكل 9.2	نتائج النموذج الخطي بين DGDP و DNDBE و الحد العشوائي.....	43

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
الجدول 1.1	المقارنة بين الدراسة الحالية من الدارسات السابقة	20
الجدول 1.2	تطور الناتج المحلي الإجمالي (1990-2020).....	28
الجدول 2.2	تطور عجز الموازنة العامة (1990-2020).....	31
لجدول 3.2	نتائج اختبار(ADF)و(pp)للسلسلة (GDP).....	36
لجدول 4.2	نتائج اختبار(ADF)و(pp)للسلسلة (NDBE).....	37
الجدل 5.2	نتائج اختبار(ADF)و(pp)للسلسلة المعدلة (GDP).....	39
الجدول 6.2	نتائج اختبار(ADF)و(pp)للسلسلة المعدلة (NDBE).....	40

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
الملحق (1.2)	إختبارات ADF لسلسلة GDP الاصلية	
الملحق (2.2)	إختبارات ADF لسلسلة GDP المعدلة	
الملحق (3.2)	إختباراتFP لسلسلة GDP الاصلية ..... ::::::::::::::	
الملحق (4.2)	إختباراتFP لسلسلة GDP المعدلة	
الملحق (5.2)	إختبارات ADF لسلسلة NDBE الاصلية	
الملحق (6.2)	إختبارات ADF لسلسلة NDBE المعدلة	
الملحق (7.2)	إختبارات FP لسلسلة NDBE الاصلية	
الملحق (8.2)	إختبارات FP لسلسلة NDBE المعدلة.....	
الملحق (9.2)	نتائج الاختبارات حول الحد العشوائي	

مقدمة

أ- توطئة:

تعتبر الموازنة العامة وسيلة من الوسائل الفعالة في تنفيذ السياسة المالية المستخدمة من قبل أغلبية دول العالم من أجل معرفة وضعها المالي ،كما تسعى الى تحقيق التوزان الاقتصادي في موازنتها بغية تفادي حصول العجز، و تعتبر هذه الأخيرة من أكثر المشاكل الاقتصادية انتشارا في الأونة الأخيرة ، الذي مس موازنات مختلف الدول على حدا سواء المتقدمة منها و النامية ،وهذا نتيجة للارتفاع المتزايد والمستمر لمعدلات العجز خاصة بالنسبة للدول النامية والتي ترتفع فيها نفقاتها مقارنة بحجم إيراداتها ، فهذه الأخيرة أصبحت عاجزة عن تغطية نفقاتها وذلك راجع الى محدودية إيراداتها نتيجة اعتمادها بدرجة كبيرة على مورد واحد في التصدير و هذا ما أثر سلبا على النشاط الاقتصادي ، فسعت بعض الدول جاهدة على تنويع إيراداتها و ترشيد نفقاتها والعمل على أساليب لمعالجة هذا العجز الا أن معظمها لم تصل الى حلول جذرية في تحصيل معدلات النمو الاقتصادي مما ساهم في تراجع اقتصادها.

في هذه الدراسة تم التطرق الى دولة الجزائر باعتبارها دولة من الدول النامية التي يعاني اقتصادها من عجز في الموازنة العامة ، ولمواجهة هذا العجز قامت الدولة بوضع برنامج الإصلاحات الاقتصادية بالاتفاق مع المؤسسات المالية الدولية، وذلك لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتعزيز النمو الاقتصادي من خلال ترشيد النفقات العامة وزيادة الإيرادات العامة.

لكن بالرغم من ذلك حقق رصيد عجزا متواصلا في معظم السنوات، بسبب تزايد النفقات العامة أعلى من معدلات تزايد الإيرادات العامة، أدى الى تفاقم العجز فتآكلت موارد صندوق ضبط الإيرادات، وهذا ما يؤثر سلبا على متغيرات الاقتصاد الكلي من بينها النمو الاقتصادي ،ومن هنا نطرح الإشكالية.

ب- طرح الإشكالية:

ما مدى تأثير عجز الموازنة العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2020-1990) ؟

و للإجابة على الإشكالية الرئيسية قمنا بطرح إشكاليات فرعية و هي :

1. ماهي الأسباب التي تؤدي الى ظهور العجز في الموازنة العامة ؟
2. هل هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين عجز الموازنة والنمو الاقتصادي ؟
3. ماهي العلاقة الموجودة بين عجز الموازنة العامة و النمو الاقتصادي في الجزائر؟
4. ماهي طبيعة العلاقة بين العجز الموازنة العامة و النمو الاقتصادي؟

ت- فرضيات الدراسة:

1. الارتفاع في حجم النفقات العامة و الانخفاض في حجم الإيرادات العامة من أسباب حدوث عجز الموازني.
2. هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين عجز الموازنة والنمو الاقتصادي.
3. العلاقة بين عجز الموازنة و النمو الاقتصادي توازنية طويلة الآجل.
4. طبيعة العلاقة بين النمو الاقتصادي و النمو الاقتصادي علاقة طردية.

ث- مبررات اختيار الموضوع:

- ✓ يلقى هذا الموضوع إثراء المعارف والمكتسبات الخاصة بموضوع الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية؛
- ✓ اهتماما كبيرا نظرا لتماشيه مع مجال التخصص؛
- ✓ محاولة تسليط الضوء على مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة في مجال تقييم الأداء.

ج- أهداف الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيسي لهذه الدراسة في تباين قياس علاقة عجز الموازنة العامة بالنمو الاقتصادي في الجزائر، و يمكن تلخيص اهداف الدراسة فيما يلي :

- ✓ محاولة تسليط الضوء على المفاهيم الأساسية لكل من عجز الموازنة والنمو الاقتصادي.
- ✓ معرفة اهم العوامل التي تؤدي الى حدوث عجز الموازنة العامة.
- ✓ معرفة واقع عجز الموازنة العامة في الجزائر من خلال تحليل تطور عجز الموازنة العامة وكذلك تطور الناتج الاجمال المحلي.
- ✓ محاولة الوصول الى طبيعة العلاقة بين عجز الموازنة العامة والنمو الاقتصادي في الجزائر من خلال بناء نموذج قياسي من اجل قياس اثر عجز الموازنة العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة المدروسة .

ح- أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة باعتبارها جد مهمة بالنسبة للاقتصاد العالمي عامة و الجزائري خاصة ،لكونها عالجت أهم مشكلة من المشاكل الاقتصادية الا و هي العجز في الموازنات العامة لمختلف الدول من بينها الجزائر بحيث شهدت ارتفاع في معدلاتها نتيجة وجود تباين كبير بين الإيرادات العامة و النفقات العامة ، وذلك لارتباط إيراداتها بقطاع النفط و بالتالي أصبحت تقديرات الموزانة متوقفة على تقلبات الأسعار في الأسواق العالمية مما جعلها غير قادرة على تغطية نفقاتها وأثر على معدلات النمو الاقتصادي وبالتالي اثر على تحقيقها للتنمية الاقتصادية .

حدود الدراسة:

تمثلت في :

- ✓ **الحدودالمكانية:** اقتصرت على دراسة علاقة عجز الموازنة العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر.
- ✓ **الحدود الزمانية:** تمت الدراسة من 1990 الى غاية 2020 .

خ- منهج البحث والأدوات المستخدمة:

من اجل دراسة هذا الموضوع والإجابة على الإشكالية المطروحة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري من الدراسة، أما في الجانب التطبيقي من الدراسة فقد اتبعنا أسلوب القياسي لمعرفة طبيعة العلاقة بين العجز في الموازنة والنمو الاقتصادي ، كما تم استخدام أسلوب المسح المكتبي من خلال الاطلاع على الكتب، المجلات، المذكرات الجامعية المرتبطة بالموضوع

ومواقع من الانترنت، أما الأدوات المستخدمة فقد تم الاعتماد على اختبار التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ واختبار ديكي فولر و فيليبس بيرون، وذلك بالاعتماد على المعلومات من البنك الدولي وذلك باستخدام البرامج الإحصائية Excel و ، Eviews9 .

د- هيكل الدراسة:

بهدف إنجاز هذه الدراسة والتوصل إلى النتائج المطلوبة قمنا بتقسيم هذه الدراسة إلى فصلين مسبوقين بمقدمة وتنتهي بخاتمة التي تناولت النتائج والتوصيات لأبحاث أخرى وتمثلت هذه الفصول فيما يلي:

الفصل الأول: قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين حيث سنتطرق في المبحث الأول إلى الاطار النظري لعجز الموازنة والنمو الاقتصادي، أما بالنسبة للمبحث الثاني سنتطرق إلى أهم الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع الدراسة من خلال عرضها ومناقشتها وما يميزها عن الدراسة الحالية.

الفصل الثاني: وهو الفصل المتعلق بالاطار التطبيقي من الدراسة، حيث تم تقسيمه إلى مبحثين، خصص المبحث الأول لعرض الطريقة والأدوات المعتمدة في الدراسة، أما المبحث الثاني فقد تم التطرق فيه الى الدراسة القياسية لأثر عجز الموازنة العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر من خلال عرض ومناقشة وتفسير نتائج الدراسة .

الفصل الأول

الاطار النظري لعجز الموازنة و النمو الاقتصادي

تمهيد:

يعتبر عجز الموازنة العامة مشكلة من المشاكل الاقتصادية والمالية بشكل متفاوت التي تعاني منها معظم دول العالم سواء كانت متقدمة منها أو نامية وهذه الأخير في الغالب تعاني من عجز مزمن في موازنتها العامة للحد الذي بات يهدد استقرارها النقدي والمالي والاقتصادي وبالتالي يؤثر على نموها الاقتصادي، وبهذا الصدد اهتم بعض الباحثين الاقتصاديين بهذه المشكلة والبحث عن كيفية مواجهتها وإيجاد طرق لعلاجها.

من هذا المنطلق تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين :

- المبحث الأول : الإطار النظري لعجز الموازنة العامة والنمو الاقتصادي.
- المبحث الثاني : الدراسات السابقة حول عجز الموازنة العامة والنمو الاقتصادي.

المبحث الأول : الإطار النظري لعجز الموازنة العامة والنمو الاقتصادي

أخدت العلاقة بين عجز الموازنة والنمو الاقتصادي في دول العالم على اهتمام الكثير من الاقتصاديين، إضافة إلى أن مشكلة تفاقم عجز الموازنة العامة للدولة من اهم الموضوعات التي تركز الجدل حولها، اختلفت الآراء والاجتهادات والاتجاهات في دراستها.

المطلب الأول : مفاهيم حول عجز الموازنة العامة

من خلال هذا المطلب نحاول الالمام بأهم المفاهيم النظرية المتعلقة بعجز الموازنة العامة .

الفرع الأول: مفهوم عجز الموازنة اسبابه و مخاطره:

نتناول هنا بعض مفاهيم، أسباب ومخاطر عجز الموازنة.

1- مفهوم عجز الموازنة العامة

قبل التطرق إلى تعريف عجز الموازنة العامة لابد أن نشير الى مصطلح الموازنة العامة، والتي تعرف على أنها "تقدير معتمد من السلطة التشريعية لنفقات الدولة وايراداتها عن فترة مستقبلية غالبا ما تكون سنة والتي تعبر عن اهداف الدولة الاقتصادية والمالية ".[1]

كما تعرف على انها إلا " ارقام تقديرية معتمدة لمصروفات الدولة وايراداتها لمدة معينة قادمة تكون عادة سنة، فهي تشمل جميع النفقات العامة التي تسمح للحكومة بإنفاقها في شتى المجالات كالخدمات العامة والامن والدفاع والعدالة والمشروعات الإنتاجية ....الخ " .[2]

كما يمكن القول بان الموازنة العامة هي " تقدير تفصيلي لنفقات وايرادات الدولة خلال سنة مالية مقبلة، تعده أجهزة الدولة وتعتمده السلطة التشريعية بإصدار قانون خاص يجيز تنفيذ الموازنة بجانبيها (الايراد والانفاق) ". [3]

اما بالنسبة لتعريف عجز الموازنة العامة يعرف على انه " تلك الوضعية التي تكون فيها إيرادات الدولة (باستثناء القروض) أقل من نفقاتها (باستثناء نفقات سداد القروض) في سنة معينة ", [4]

كما يقصد بعجز الموازنة على انه " قصور الإيرادات العامة المقدرة للدولة عن سداد النفقات العامة المقدرة من جانب الدولة كذلك تلك الحالة التي يكون فيها الانفاق العام أكبر من الإيرادات العامة حيث تعجز الإيرادات العامة عن تغطية النفقات".[5]

كما يمكننا تعرفه على انه " تلك الوضعية التي تكون فيها الإيرادات العامة أقل من النفقات العامة، وهي سمة تكاد تعرفها معظم الدول سواء المتقدمة أو النامية. وقد يكون هذا العجز غير مقصود نظرا لضعف الدولة في تحصيلها لبعض ايرادها. وقد يكون مقصودا نتيجة سياسة عمومية تهدف الى زيادة الانفاق العمومي او تخفيض الإيرادات العمومية وهذا ما يعرف بعجز بسياسة عجز الميزانية " .[1]

---

[1] مجدي عبد الفتاح سليمان ،**عمر بن الخطاب والمشكلات الاقتصادية المعاصرة**، دار غريب للطباعة للنشر والتوزيع ،القاهرة ،2003، ص 183.

[2] خليفي عيسى ،**هيكل الموازنة العامة للدولة** ، الطبعة الأولى ندار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن ، 2011، ص 21 .

[3] عبد الغفور إبراهيم احمد، **مبادئ الاقتصاد والمالية العامة**، الطبعة الأولى، دار زهوان للنشر والتوزيع، عمان ،الأردن،2012 ص 257.

[4] محمد ساحل، **أسس الموازنة العامة للدولة** ، الطبعة الأولى ، مركز الكتاب الاكاديمي ، عمان ، الأردن ، 2020، ص 146.

[5] ضياء الدين صبرى عبد الحافظ، رشيد حفصي، **اليات سد عجز الموازنة العامة دراسة فقهية اقتصادية مقارنة** ، الطبعة الأولى ، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية ، 2017، ص 24.

او بمعنى اخر " هو زيادة اجمالي النفقات العامة على الإيرادات العامة، والعجز في الموازنة العامة يأخذ بوجه عام شكلين أحدهما يكون العجز هيكليا أي ناتجا عن ضعف الجهاز الإنتاجي للدولة وعدم قدرة الإيرادات العامة على ملاحقة التزايد في النفقات العامة والثاني ان يكون العجز مؤقت أي ناتجا عن إتباع إحدى السياسات التم يتم اختيارها لإحداث هذا العجز في الموازنة العامة" .[2]

وعلى ضوء ما سبق يمكننا القول ان عجز الموازني هو ذلك النقص في الإيرادات الحكومية عند تمويل النفقات العامة بأشكالها المتنوعة سواء كانت نفقات استثمارية أو جارية، فقصور الإيرادات العامة المقدرة عن سداد النفقات العامة وزيادة النفقات العامة عن الإيرادات العامة للدولة يعبر عن عجز في الميزانية العامة للدولة.

2- أسباب عجز الموازنة العامة

يعود تفاقم العجز في دولة الى أسباب متعددة، تنحصر في عوامل تؤدي الى نمو الانفاق العام واخرى ترجع الى انهيار الإيرادات العامة، ويمكن اجمال اهم الأسباب وأكثرها قوة في تشكيل هذا العجز فيما يلي:

2-1- زيادة النفقات العامة : هناك العديد من العوامل الأساسية التي لها تأثير في زيادة ونمو النفقات العامة للدولة نبرزها فيما يلي:[3]

- **الأسباب الظاهرية:** ترجع الزيادة الظاهرية في النفقات العامة الى عدة أسباب:
  - انخفاض قيمة العملة من بين اهم الأسباب المؤدية الى تزايد النفقات العامة ظاهريا في العصر الحديث، ويقصد بها تدني القدرة الشرائية للعملة المحلية نتيجة الارتفاع المستمر للأسعار، مما يؤدي بالدولة الى دفع وحدات نقدية تتجاوز بكثير ما كانت تدفعه من قبل الحصول على نفس المقدار من والخدمات في فترة ماضية؛
  - يؤدي تغير القواعد الفنية في اعداد الحسابات العامة أحيانا الى زيادة ظاهرية في النفقات العامة للدولة؛
  - زيادة مساحة إقليم الدولة وعدد سكانها.
- **الأسباب الحقيقية:** هي تلك الأسباب التي تؤدي الى زيادة فعلية في القيمة الحقيقية للنفقات العامة، يترتب عنها زيادة في المنفعة الحقيقية وهذا يدل على زيادة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية.

نعرض فيما يلي أهم الأسباب الحقيقية لتزايد الانفاق العام:

- لقد أدت رغبة السكان في العصر الحديث الى التمركز في المدن والمراكز الصناعية الى زيادة النفقات العامة المخصصة للخدمات التعليمية والصحية والثقافية وكذا المتعلقة بالنقل والمواصلات والمياه والغاز ...إلخ؛
- إن من أهم الأسباب الاقتصادية لزيادة الانفاق العام هي زيادة الدخل الوطني، والذي ينتج عنه زيادة في الطلب على السلع والخدمات وهذا يؤدي بدوره زيادة النفقات العامة لمواكبة الزيادة في الطلب؛
- إن تطور الدور الاقتصادي للدولة أدى الى زيادة الانفاق العام، وذلك من خلال التوسع في إقامة المشاريع الاقتصادية العامة وزيادة تدخلها لمعالجة التقلبات الاقتصادية الخاصة في فترات الكساد؛

---

[1] أحمد ضيف، ميلود وعيل، **علاقة عجز الميزان التجاري بعجز الموازنة العامة في الجزائر (اختبار فرضية العجز التوأم) دراسة قياسية للفترة (2017-1990)**، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 23، العدد 02،جامعة البويرة، الجزائر،2020، ص 47.

[2] بن البار امحمد، **قياس أثر عجز الموازنة العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2017**، مجلة الاستراتيجية والتنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، المجلد09، العدد16، 2019، ص 262.

[3] عثماني انيسة، بوحصان لامية، **دراسة قياسية لأثر العجز الموازني على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2017**، مخبر تقييم أسواق رؤوس الأموال الجزائرية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، ص 04-05.

-إن سوء التنظيم الإداري وعدم مواكبة التطور الاقتصادي والاجتماعي وكذلك الاسراف في عدد الموظفين وحجم المستلزمات السلعية والخدمية التي يحتاجها الجهاز الإداري يؤدي الى زيادة الانفاق الحكومي؛

- إن تعدد مصادر التمويل المالي الدولية والإقليمية وحتى الداخلية سهل على الدولة اللجوء الى الاقتراض لتغطية أي عجز في إيراداتها مما يؤدي الى زيادة حجم النفقات العامة لأن خدمة الدين تستلزم دفع الأقساط والفوائد؛

- إن التوترات الحدودية والصراعات بين الدول تزيد من النفقات العامة، وبالتالي فإن الانفاق العام لا يقتصر على الجيش فقط بل يشمل العمل الاستخباراتي بين الدول الخاصة التي تعيش في حالة عداء.

2-2- **تراجع الإيرادات العامة:** من بين اهم العوامل التي تؤدي الى تراجع وتباطؤ معدلات نمو الإيرادات العامة ما يلي:[1]

-زيادة حالة التهرب الضريبي الناتج عن اتساع حجم الاقتصاد الموازي من جهة، ولضعف كفاءة الإدارة الضريبية؛

- انخفاض حصيلة الضرائب المباشرة وذلك لكثرة الإعفاءات والمزايا الضريبية؛

- ارتفاع نسبة الضرائب غير المباشرة الى اجمالي الموارد الحكومية حيث يعود السبب الى ضالة حجم النشاط الاقتصادي والدخل القومي، وبالتالية ضالة الفرص المتاحة لزيادة الاعتماد على الضرائب المباشرة، حيث ان الضرائب الغير مباشرة ذات اثر تضخمي، وذلك جراء ارتفاع الأسعار بسببها من جهة وافتراض توجيه حصيلتها للنفاق العام الاستهلاكي حيث ان التضخم له اثر كبير في زيادة معدلات عجز الميزانية العامة؛

-عدم تطور النظام الضريبي وجموده يساهم في اضعاف موارد الدولة السيادية، فبقاء النظام الضريبي متخلف يؤدي الى عدم استجابتها (النظم الضريبية) الى زيادة ونمو الإيرادات مع الدخل القومي، إضافة الى ذلك فان الأنظمة الضريبية مليئة بالاستثناءات والتعقيدات التي تضعف حصيلتها وبالتالي تراجع الإيرادات العامة؛

- زيادة أهمية الضرائب على قطاع التجارة الخارجية وذلك لما للضرائب من مكانة هامة بالنسبة لقطاع التجارة الخارجية، حيث لها وزنا نسبيا متزايد بالنسبة للإيرادات العامة، ولكن مع عدم استقرار الأسعار وذلك ما يؤدي الى نتيجة سلبية على جانب الإيرادات وبالتالي التأثير على الميزانية العامة للدولة.

3- مخاطر عجز الموازنة العامة:

للعجز الموازني مجموعة كبيرة من المخاطر أهمها:

•وقوع الدولة في حالة التضخم: عند زيادة نفقات الدولة عن إيراداتها تتجه الدولة الى تغطية العجز باللجوء الى مؤسسة الإصدار النقدي وطبع كميات إضافية من الأوراق النقدية الكتلة النقدية المتداولة فيرتفع حجم الطلب الكلي مع إبقاء العرض ثابتا، فتزداد الكتلة النقدية المتداولة فيرتفع حجم الطلب الكلي مع إبقاء العرض ثابتا، فترجع الأسعار ويحصل التضخم وتنخفض قيمة العملة؛

•إن وجود العجز في الموازنة سيدفع الحكومة الى الاقتراض؛

•إن وجود العجز في الموازنة العامة قد يؤدي الى وجود خطر الإفلاس حيث انه لوجود العجز تلجأ الدولة الى الاقتراض لتغطية هذا العجز الأمر الذي سيترتب عليه وجود نفقات إضافية في موازنات السنوات القادمة لسداد أقساط القروض وفوائدها؛

إن وجود العجز في الموازنة العامة يؤدي الى تقليل الاستثمار الخاص وزيادة الاستهلاك العام.[1]

[1] لحسن دردوري، **عجز الموازنة العامة للدولة وعلاجه في الاقتصاد الوضعي**، العدد 4، أبحاث اقتصادية ادارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ديسمبر 2013، ص 106-107

الفرع الثاني: أنواع عجز الموازنة واثاره

نستعرض فيما يلي أنواع وأثار عجز الموازنة.

1- أنواع عجز الموازنة

يمكن التمييز بين عدة اشكال لعجز الموازنة العامة، ومن أهمها ما يلي :

1-1 العجز الجاري : وهو الفرق بين الإيرادات الجارية والنفقات الجارية، وهنا يتم استثناء المساعدات الدولية لدعم الموازنة . [2]

2-1 العجز الشامل : وهو عبارة عن التعريف التقليدي او الرائج للعجز المالي فالعجز المالي يقيس الفرق السالب بين اجمالي النفقات الحكومية متضمنة مدفوعات الفوائد وغير مشتملة على مدفوعات اهلاك الديون الحكومية ،وبين الإيرادات الحكومية متضمنة الإيرادات الضريبية وغير الضريبية وغير مشتملة على الدخل من الاقتراض ،فالعجز الشامل يحاول توسيع مفهوم العجز ليشمل بالإضافة الى لجهاز الحكومي جميع الكيانات الحكومية الأخرى كالهيئات المحلية والهيئات اللامركزية والمشاريع العامة للدولة، ومنه يصبح العجز مساويا للفرق بين مجموع إيرادات الحكومة والقطاع العام ومجموع نفقات الحكومة والقطاع العام ،بحيث تتم تغطية هذا العجز باقتراض جديد . [3]

2-1 العجز التشغيلي : ويسمى أيضا بالعجز المصحح للتضخم لأنه يقيس العجز في ظروف التضخم، ويتمثل العجز هنا في متطلبات اقتراض الدولة ناقصا الجزء الذي دفع كفوائد لتعويض الدائنين (للدولة) عن الخسارة التي لحقت بهم نتيجة للتضخم، هذا الجزء يعرف بالمصحح النقدي للتضخم. [4]

3-1 العجز الهيكلي : يتمثل في عجز معدلات نمو الإيرادات العامة عبر مسايرة واللحاق بمعدلات نمو النفقات العامة بشكل دائم وغير مفاجئ أم مؤقت، بمعنى انه عجز دائم يستبعد أثر العوامل المؤقتة أو العارضة التي تكون مؤثرة على العجز المالي وكذلك التذبذبات في الدخل المحلي و أسعار الفائدة ...الخ.[5]

4-1 العجز التقليدي: تقوم هذه الطريقة على قياس الفرق بين اجمالي النفقات العامة للحكومة المركزية، متضمنة مدفوعات الفوائد، ولكن غير مشتملة عل مدفوعات اهتلاك الديون الحكومية. واجمالي الإيرادات العامة للحكومة لمركزية، متضمنة الإيرادات الضريبية وغير ضريبية، ولكن غير مشتملة على إيراداتها من القروض. ويتضح من خلال ما سبق ان هذا المقياس يعكس الفجوة التي ينبغي على الحكومة تغطيتها بالاقتراض المحلي او الأجنبي، وكذلك الاقتراض المباشر من المصرف المركزي .[6]

---

[1] هزرشي طارق، لباز الأمين، **مداخلة بعنوان دراسة مقارنة لتمويل عجز الموازنة العامة بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي** ، يومي 23-24 فيفري 2011، ص7 .

[2] خليل النمروطي، **أثر عجز الموازنة على نمو الاقتصاد الفلسطيني (2013-1996)**، مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية، ، غزة، 2014، ص 52.

[3] ضياء الدين صبرى عبد الحافظ، مرجع سبق ذكره، ص 37.

[4] ناصر بوجلال، كمال ديب ، **التسيير الكمي كآلية لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة حالة الجزائر**، ،مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد12، العدد 01 ، تيبازة، الجزائر، 2019، ص 247.

[5] حليمي حكيمة، باهي نوال، **عجز الموازنة العامة في الجزائر وخيارات التمويل بعد الازمة البترولية للفترة 2001-2017**، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، العدد 04، جامعة حمة لخضر، الوادي، الجزائر، 2018،

[6] كوثر ابراهيم علي، **العلاقة بين عجز الموازنة العامة وعجز الحساب الجاري في سورية**، مذكرة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، 2016،ص 05.

2- أثار عجز الموازنة العامة :

يتم تمويل العجز في الموازنة العامة للدولة بواسطة مصدرين تمويل محلي ، والثاني التمويل الخارجي ويترك التمويل اثار متعددة تختلف باختلاف طرق التمويل.[1]

2-1- الاثار السلبية للعجز الموازني:

يحدث العجز الموازني تأثيرات متعددة تتحدد بطريقة تمويله فالاعتماد على الاقتراض الداخلي الذي تتطلب فعاليته ونجاحه على جملة من العوامل أهمها استقرار قيمة العملة وإيجابية معدلات الفائدة ونشاط الأسواق المالية وثقة بالحكومة... وغيرها. ومن اهم نتائجه زيادة عبء الدين المحلي وارتفاع معدلات الفائدة وما يترتب على ذلك من تأثيرات سلبية، إضافة الى تعميق التفاوت في توزيع الدخل القومي لصالح أصحاب رؤوس الأموال و الاغنياء، كما يؤدي العجز الموازني اذا مول عن طريق الإصدار النقدي والائتمان المصرفي الى التضخم الأمر الذي يؤثر سلبا على القدرة الشرائية لغالبية المواطنين وتدهور صرف العملة المحلية يرافقه نتائج سلبية على أسعار الاستيرادات ، كما يؤدي الى زيادة في تفاوت توزيع الدخل القومي، ومن جانب اخر سيجبر الحكومة على تقليص مشاريعها تبعا لزيادة كلفة الانشاء و الإنتاج، وقد يتم التمويل من مصادر خارجية ويعد تمويلا غير تضخمي نتيجة أسعار الفائدة المرتفعة او تحاشيا للسياسات الانكماشية...الخ.

يهدد الاستقرار المالي والنقدي والتنموي، في حين القروض الخارجية تكون أثارها سلبية على الاقتصاد الوطني، يمكن لسياسة العجز احداث مجموعة من الاثار السلبية منها:

- أثر الازاحة: هو ذلك الأثر الناجم عن تمويل العجز الموازني عن طريق المديونية العمومية، اذ يلجا الى الخواص الاستدانة نتيجة ارتفاع معدلات الفائدة بفعل زيادة احتياجات تمويل الاقتصاد اذ تقود سياسة الميزانية التوسعية الى تكثيف الأنشطة بشكل يجعل الاعوان في حاجة اكثر الى وسائل الدفع لإجراء معاملتهم، واذا لم يجاري عرض النقود فان هذا الضغط على طلب النقود يدفع أسعار الفائدة الى الارتفاع لدرجة تحقق توازن سوق النقد في حين يتجاوب الاستثمار سلبا مع هذا الارتفاع لأسعار الفائدة، وبالنظر الى انعكاساته النقدية يؤدي التدخل العمومي الى إزاحة الاستثمار الخاص.

2-2- الاثار الايجابية للعجز الموازني: قد يحدث العجز الموازني اثارا إيجابية نذكر منها على سبيل المثال:

•الأثر على تدعيم استهلاك العائلات: يعتبر جلب استهلاك العائلات عنصرا هاما في النمو الاقتصاد حيث تشير بعض الاحصائيات ان الاتحاد الأوروبي عرف عودة جوهرية للنمو الاقتصادي منذ سنة 1997 بعد ان عرف استهلاك العائلات تطور بنحو 2.8% أين كثفت المؤسسات قدراتها الإنتاجية نحو الارتفاع وهو ما حفز استثمار المؤسسات اين تم رفع الدخل المتاح كنتيجة لسياسة التحويلات التي تفرض ارتفاع في الانفاق العمومي.

•الأثر على انعاش الاستثمارات: يسمح الاستثمار برفع الإنتاج والدخل ويؤدي الادخار الإضافي الى موازاة الاستثمار الإضافي ثم ضخه في القناة الاقتصادية.

[1] اوكيل حميدة، **دور الموارد المالية العمومية في تحقيق التنمية الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2016، ص 58-59.

الفرع الثالث: طرق تمويل عجز الموازنة العامة :

هناك عدة مصادر لتمويل العجز الموازني، يمكن تقسيمها بشكل عام الى وسائل تمويل تقليدية ووسائل تمويل غير تقليدية:

1- تمويل عجز الموازنة العامة بالوسائل التقليدية: وتشمل ما يلي:

1-1- التمويل المحلي (الداخلي): يمكن للدولة تمويل العجز الموازني عن طريق مصادر التمويل المحلي، سواء عن طريق الاقتراض من الجمهور أو المؤسسات المصرفية، وعموما يمكن التفرقة بين ثلاث أنواع من الاقتراض المحلي:

- **الاقتراض من المركزي:** ليس للاقتراض من البنك المركزي تأثير انكماشي مباشر على الطلب الكلي، لأن البنك المركزي ليس مضطرا لتخفيض الائتمان الممنوح لبعض القطاعات حتى يقوم بتوسيع الائتمان المقدم للحكومة، ومن هنا يقال بان الانفاق المحلي مصحوب بالاقتراض من البنك المركزي له أثر توسعي على الطلب الكلي.
- **الاقتراض من البنوك التجارية:** تأتي هذه الطريقة للتمويل عن طريق بيع سندات الدين العمومي التي تصدرها الخزينة العمومية للبنوك التجارية، عندما يكون للبنك التجاري احتياطات زائدة فلن يكون لهذا النوع من التمويل أثار على الطلب الكلي، ويكون للإنفاق الحكومي الممول من هذا الاقتراض اثار توسعية شبيهة بالإنفاق الممول من البنك المركزي، اما اذا لم يكن لدى البنوك التجارية احتياطات زائدة فان اقتراض الحكومة من البنوك التجارية سيكون على حساب الائتمان الممنوح للقطاع الخاص.
- **الاقتراض من القطاع الخاص خارج نطاق البنوك:** يتم هذا النوع من التمويل عن طريق بيع سندات الدين العمومي للقطاع الخاص، أي تحويل الأموال من الافراد الى الدولة من اجل تغطية العجز وتؤثر هذه الطريفة على الكتلة النقدية وعلى السيولة لدى المصارف.

31. التمويل الخارجي: تقوم الحكومة التي تعاني من عجز في موازنتها العامة بالاقتراض من الهيئات والمؤسسات الدولية مثل "صندوق النقد الدولي، البنك الدولي"، وتكون هذه المصادر ثنائية او جماعية، وقد تكون تجارية، او بأسعار فائدة منخفضة، وفترة سماح أطول، وهذه الشروط تعتبر عاملا مهما في استخدام الدول النامية لهذا الأسلوب لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة، وقد يأخذ التمويل شكل منحة معونة.[1]

2- تمويل عجز الموازنة العامة بالوسائل الغير تقليدية (التمويل التضخمي): ويتمثل في اصدار نقدي جديد وذلك عن طريق خلق كمية إضافية من النقود بدون تغطية لتمويل التنمية أو تحريك الأنشطة الإنتاجية، فالإصدار النقدي الجديد هو الملجأ الأخير للدولة لتمويل عجز الموازنة العامة. وبهذه الطريقة تستطيع الدولة ان تعالج العجز في الموازنة العامة، عن طريق حشد الموارد بطريقة اجبارية. لأنها تعتبر الوسيلة الأكثر سهولة، الا انها بذات الوقت الأكثر خطورة حيث ينجم عنها التضخم وما يترتب عليه من اثار قد تقضي على الاقتصاد القومي للدولة.[2]

[1] كزيز نسرين، حميدة مختار، **ترشيد الانفاق الحكومي ودوره في علاج عجز الموازنة العامة للدولة (دراسة حالة الجزائر 2007-2017)**، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2018،ص 110-111.

[2] منال جابر مرسي محمد، **العلاقة التبادلية بين عجز الموازنة العامة المصرية ومعدل التضخم**، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة سوهاج، 2021،ص 380.

المطلب الثاني: الاطار النظري للنمو الاقتصادي

يعتبر النمو الاقتصادي أحد اهم المؤشرات التي تعكس الوضعية الاقتصادية للدولة، كما انه يعد الهدف النهائي لأي سياسة اقتصادية كانت، اذ ان تحسن او تراجع هذا المؤشر يبرز اتجاه الأداء الاقتصادي للدولة، لذلك كان من الأهمية التعرف على مفهوم النمو الاقتصادي ومختلف المفاهيم المرتبطة به وهو ما يكون موضوع هذا المطلب.

الفرع الأول: مفهوم النمو الاقتصادي وطرق قياسه

نتطرق هنا لمفهوم وطرق قياس النمو الاقتصادي.

1- مفهوم النمو الاقتصادي :

هناك عدة تعاريف للنمو الاقتصادي نستعرض بعضها فيما يلي:

يعني النمو الاقتصادي "هو ذلك الارتفاع في النسبة المئوية للإنتاج العام محسوبا بالأسعار الثابتة أي الارتفاع الحقيقي للدخل القومي national income اذ يمكن للبلد الذي يعتمد اقتصاده على انتاج وتصدير النفط والغاز والفحم والقهوة والحديد ان يحقق نمو اقتصاديا عن طريق رفع انتاج هذه المواد شريطة ان لا تنخفض أسعار هذه المواد في الأسواق العالمية". [1]

يعرف النمو الاقتصادي بانه "زيادة في القدرات الإنتاجية ف البلد نتيجة لزيادة عدد أو تحسين في استخدام الموارد الاقتصادية او تطور التقنية المستخدمة في الانتاج او هو الزيادة الدخل القومي الفعلي في الأمد الطويل" . [2]

وعرفه سيمون كوزنت (Simon Kuzent) على أنه " ارتفاع طويل الاجل في قدرة الدولة على تقديم مجموعة واسعة ومتنوعة من السلع الاقتصادية وبشكل متزايد لسكانها، وتستند هذه القدرة المتنامية على التقدم التقني والتعديلات المؤسسية والايدولوجية التي يحتاج الامر إليها" . [3]

من خلال التعاريف السابقة يمكن ان نستنتج ان النمو الاقتصادي هي عملية يتم فيها زيادة الدخل الحقيقي زيادة تراكمية ومستمرة عبر الزمن بمعدل اكبر من معدل نمو السكان وبذلك تعني زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي.

2- طرق قياس النمو الاقتصادي:

باعتبار ان النمو الاقتصادي ما هو الا تغير في حجم النشاط الاقتصادي الوطني، وبالتالي فان قياس ذلك التغير يكون من خلال دراسة مؤشرات الاقتصاد الوطني التي تعبر عن ذلك النشاط، ومن هنا فان هذه المقاييس تعد من المقاييس البسيطة وليست من المقاييس المركبة والتي تتمثل فيما يلي:

2-1- **المعدلات النقدية للنمو**: هي معدلات النمو التي يتم حسابها استنادا الى التقديرات النقدية لحجم الاقتصاد القومي، أي بعد تحويل المنتجات العينية لذلك الاقتصاد الى ما يعادلها بالعملات النقدية المتداولة ، ورغم العديد من التحفظات على ذلك

---

[1] محمود علي الشرقاوي ، **النمو الاقتصادي وتحديات الواقع** ، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن ، 2015، ص 46.

[2] خالد احمد فرحان المشهداني، رائد عبد الخالق عبد الله العبيدي، **مبادئ الاقتصاد**، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الاردن ، 2013، ص165.

[3] Pierre Robert , **Croissance et crise (Analyse économique et historique)** , chapitre 1 :La croissance ,présentation d'un processus complexe, pearson , France ,2010,p02 .

الأسلوب التي ترجع أغلبها الى سوء التقدير، أو إغفال أثر التضخم، أو إغفال نسب التحويل فيما بين مختلف العملات، إلا أنه لا يزال أفضل وأسهل الأساليب المتاحة خاصة بعد التعديلات التي تجرى على هذه التقديرات، ويمكن إضافة سلبيات أخرى خاصة عند الدراسات الدولية المقارنة ، وهي تلك الخاصة بالأساليب المحاسبية التي تأخذ بها الدول عند اجراء التقديرات الخاصة بها، وقد دفعت هذه المشاكل المختصين بمحاولة الاتفاق على نظام محاسبي موحد تلتزم به جميع دول العالم، مما يسهل التعامل مع البيانات الاقتصادية المنشورة ويمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من المعدلات النقدية للنمو كما يلي :

- **معدلات النمو بالأسعار الجارية:** عادة ما يتم قياس الاقتصاد الوطني بالعملات المحلية، ويتم نشر البيانات الخاصة به سنويا، وبذلك يمكن قياس معدلات النمو السنوية ومعدلات النمو الخاصة بفترات معينة استنادا الى هذه البيانات، وهذا الأسلوب يصلح عند دراسة معدلات النمو المحلية ولفترة قصيرة.
- **معدلات النمو بأسعار ثابتة:** حيث لا تعبر الأسعار الجارية تعبيرا صحيحا عن الزيادة في الإنتاج او الدخل على سبيل المثال، وعلى ذلك يتم استخدام نفس المؤشرات السابقة بحيث يتم تقديرها بالأسعار الثابتة بعد إزالة اثر التضخم، وذلك بالاعتماد على سنة مرجعية تدعى بسنة الأساس.
- **معدلات النمو بالأسعار الدولية:** عند اجراء الدراسات الاقتصادية الدولية المقارنة لا يمكن استخدام العملات المحلية، نظرا لاختلاف أسعار تحويل العملات من بلد لأخر، لذلك يلزم تحويل العملات المحلية بعد إزالة فترة التضخم الى ما يعادلها بعملة واحدة عادة ما تكون بالدولار الأمريكي تم تحسب بعد ذلك المقاييس المطلوب حسابها.

2-2- **المعدلات العينية للنمو:** مع التأثير الكبير لارتفاع معدلات ازدياد السكان في الدول المتخلفة بدرجة تقارب معدلات نمو الدخل والناتج، أصبح من الملائم استخدام مؤشرات معدلات نمو متوسط نصيب الفرد، حيث تقيس هذه المعدلات النمو الاقتصادي في علاقاتها بمعدلات النمو السكاني، ونظرا لعدم دقة استخدام المقاييس النقدية في مجال الخدمات كان لابد من استخدام بعض المقاييس العينية التي تعبر عن النمو الاقتصادي، ومن بينها عل سبيل المثال: عدد الأطباء لكل نسمة، ونصيب الفرد من طول الطريق العامة.

2-3- **مقارنة القوة الشرائية:** تستخدم المنظمات والهيئات الدولية مقياس قيمة الناتج الوطني مقيما بسعر الدولار الامريكي عند نشر تقاريرها الخاصة بالنمو الاقتصادي المقارن لبلدان العالم، ثم تقوم بترتيب البلدان من حيث درجة التقدم والتخلف استنادا لذلك المقياس، ومن عيوب ذلك المقياس أنه يربط الوقت الذي تضطرب فيه قيمة معظم العملات في أسواق النقد الدولية، وقد تنبه خبراء صندوق النقد الدولي الى ان هذا المقياس يخفي القيمة الحقيقية لاقتصاديات الدول النامية، لذلك تم اعداد مقياس يعتمد على القوة الشرائية للعملة الوطنية داخل حدود التي ها بمعنى(حجم السلع والخدمات التي يحصل عليها المواطن مقابل وحدة واحدة من عملته الوطنية مقارنا بالقوة الشرائية للعملات في البلدان الأخرى).[1]

الفرع الثاني: أنواع النمو الاقتصادي و مزاياه

نتطرق هنا لأنواع ومزايا النمو الاقتصادي.

[1] ضيف احمد ، **اثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (2012-1989)**، اطروحة دكتوراة ، كلية العلوم الاقتصادية، *جامعة الجزائر3، الجزائر*، 2015، ص 12-13.

1- أنواع النمو الاقتصادي [1]

يوجد عدة أنواع للنمو الاقتصادي نذكر منها مايلي :

1-1 النمو التلقائي: هو ذلك النمو الذي يأخذ بأسلوب الحرية الاقتصادية بالاعتماد على قوى السوق الذاتية في تحقيق التنمية الاقتصادية، بعيدا عن التدخل الحكومي المباشر، حيث تقوم قوى الطلب والعرض بتحقيق ما يتطلبه الاقتصاد من تغيرات بنيانية تساعد على نموه وتنميته.

1-2 النمو العابر: ذلك النمو الذي يأتي استجابة لظهور عوامل طارئة – عادة ما تكون خارجية-في حال زالت تزول حالة النمو الاقتصادي وفي غالب الامر يحدث هذا النوع في الدول النامية.

1-3 النمو المخطط: النمو الناتج عن عملية تخطيط شاملة لموارد ومتطلبات المجتمع.

1- 4 النمو الموسع: يتمثل هذا النوع من النمو في كون نمو الدخل يتم بنفس معدل نمو السكان أي ان الدخل الفردي ساكن.[2]

1-5 النمو المكثف: يتمثل هذا النوع من النمو في كون نمو الدخل يفوق نمو السكان وبالتالي يرتفع الدخل الفردي.

2- **مزايا النمو الاقتصادي**: يحقق النمو الاقتصادي مجموعة من الفوائد منها:[3]

- توفير فرص العمل المناسبة للعاطلين منه؛
- تحسين المستويات المعيشية لأفراد المجتمع؛
- التحول بين زيادة الدخل القومي ونموه؛
- العمل على زيادة الكميات المتاحة من السلع والخدمات المختلفة لتلبية حاجات السكان المتوقعة، وتحقيق الانتعاش الاجتماعي فضلا الاقتصادي للمجتمع وتحسين الرفاهية للمجتمع.

الفرع الثالث: محددات النمو الاقتصادي وتكاليفه

نتناول هنا محددات وتكاليف النمو الاقتصادي.

1- محددات النمو الاقتصادي :

عملية النمو الاقتصادي هي ظاهرة معقدة للغاية، تتأثر بعدة عوامل عديدة ومتنوعة، حيث توصل الاقتصاديون عند دراستهم لمعظم العوامل المحددة للنمو الاقتصادي بان هناك بعض العوامل الاقتصادية المتمثلة في عوامل الإنتاج، وهي الموارد الطبيعية، الموارد البشرية، راس المال، والتكنولوجيا إضافة الى عوامل أخرى غير اقتصادية منها العوامل السياسية، الاجتماعية والثقافية، التي تعتبر ضرورية لتحقيق حالة النمو الاقتصادي، وفيما يلي سيتم ذكر بعض هذه العوامل بإيجار:

1- 1- العوامل الاقتصادية Economic Factors تتمثل اهم العوامل الاقتصادية المحددة للنمو الاقتصادي للبلد فيما يلي:

---

[1] فضيلة ملواح، علي مكيد، **محددات النمو الاقتصادي في الجزائر (2018-1990)**،مخبر الاقتصاد الكلي والمالية الدولية، جامعة المدية، الجزائر، 2020، ص 128.

[2] خليل احمد النمروطي، سمير خالد صافي، عاهد نبيل عناية، **أثر عجز الموازنة على نمو الاقتصاد الفلسطيني (2013-1996)** ، مجلة الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين،2015، ص 52.

[3] نزار كاضم صباح، اريج عبد الزهرة تايه، **قياس اثر مكونات الموازنة العامة في النمو الاقتصادي لحالة مصر باستخدام متجه تصحيح الخطا (VECM) للمدة 1985-2016**، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، ص 07.

- **الموارد الطبيعية:**

تعرف الموارد الطبيعية بانها العناصر الاصلية التي تمثل هبات الأرض الطبيعية، وهي تشكل العامل الرئيسي الذي يؤثر على النمو الاقتصادي لأي بلد، ان وفرة الموارد الطبيعية هو امر ضروري ومهم، وخصوصا في المرحلة الأولية للنمو، اذا تم استغلالها بشكل مناسب، فأي بلد يعاني من نقص الموارد الطبيعية، قد لا يكون في وضعية تمكنه من النمو و التطور بسرعة، ورعة، ولكن بالرغم من أهمية الموارد الطبيعية إلا انها لا تمثل شرطا كافيا لحدوث النمو الاقتصادي، فمثلا من بين أسباب تخلف الدول النامية هو وجود العديد من الموارد غير مستخدمة أي عاطلة عن العمل، او تعاني من سوء الاستغلال، وهذا راجع الى نقص او غياب التقدم التكنولوجي.

لكن بالرغم من أهمية الموارد الطبيعية إلا انها لا تمثل شرطا كافيا لحدوث النمو الاقتصادي، فمثلا من بين أسباب تخلف الدول النامية هو وجود العديد من الموارد غير مستخدمة أي عاطلة عن العمل، او تعاني من سوء الاستغلال، وهذا راجع الى نقص او غياب التقدم التكنولوجي.

- **الموارد البشرية:**

تحتل الموارد البشرية مكانة هامة من بين محددات النمو الاقتصادي، فهي تعني القدرات، المواهب، المهارات والمعرفة لدى الافراد والتي كمستلزم في العملية الإنتاجية، وبالتالي فهي تلعب دورا مهم جدا في عملية التنمية.

ترتبط تنمية الموارد البشرية بتراكم راس المال البشري، أي الاستثمار في راس المال البشري على شكل برامج التعليم والتدريب، الصحة، التغذية، وغيرها من البرامج والمخططات الاجتماعية الأخرى، والتي تنعكس على الناتج الوطني وعلى مستوى الإنتاجية، مما يؤدي الى استغلال كفء للموارد الاقتصادية، ولهذا فإن عملية تخطيط التنمية ينبغي ان تتضمن تخطيطا للموارد البشرية بهدف تحقيق وضمان استمرار التوازن بين عرض العمل والطلب عليه.[1]

- **تراكم راس المال :**

على المجتمع التضحية بجزء من الاستهلاك الجاري لإنتاج السلع الرأسمالية مثل المعامل، طرق المواصلات، الجسور، المدارس، الجامعات و غيرها. أي ان تراكم راس المال يتعلق بشكل مباشر بحجم الادخار، الذي يمثل تضحية بالاستهلاك من اجل زيادة الاستثمار وبالتالي الرفع من معدل النمو الاقتصادي.

والعوامل المحددة لمعدل تراكم راس المال هي تلك التي تؤثر على الاستثمار وهي:

- توقعات الأرباح؛
- السياسات الحكومية اتجاه الاستثمار.

ويشمل الاستثمار بنوعيه المادي والبشري، فالمادي يتمثل في المصانع، الآلات، وسائل النقل وغيرها، والبشري يتمثل في التعليم، التأهيل، التدريب والصحة.

- **التقدم التكنولوجي:**

ويعني التقدم التكنولوجي الذي يحدث نتيجة الاختراعات والابتكارات ويؤدي الى تطوير منتجات جديدة وطرق انتاج جديدة أكثر كفاءة من الطرق القديمة،[2] أي أنه السرعة في تطوير وتطبيق المعرفة الفنية لأجل زيادة مستوى المعيشة للسكان.[1]

---

[1] معط الله امال، **اثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر (2012-1970)**، مذكرة ماجستير، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2015،ص 120-121.

[2] بنابي فتيحة، **السياسة النقدية والنمو الاقتصادي دراسة نظرية، علوم اقتصادية**، مذكرة ماجستير، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر،2009، ص 09.

- **البيئة الاقتصادية:**

ان وجود بيئة اقتصادية مناسبة تؤدي حتما الى تعزيز عمليات النمو الاقتصادي في أي بلد ، ونعني بالبيئة الاقتصادية مجموعة العوامل التي تساند تحقيق اهداف النمو الاقتصادي كوجود قطاع مصرفي قادر على تمويل متطلبات النمو، ونظام قانوني لتثبيت قواعد التعامل التجاري، ونظام ضريبي لا يعيق الاستثمارات الجديدة، واستقرار سياسي وحكم يدعم النمو الاقتصادي.[2]

2-1 العوامل الغير اقتصادية:

تلعب كل من العوامل الاقتصادية وغير اقتصادية دورا مهما في عملية النمو الاقتصادي، وفي هذا الصدد فان العوامل السياسية، الاجتماعية والثقافية لها نفس القدر من الأهمية مثل العوامل الاقتصادية في تحديد النمو الاقتصادي للبلد. وتتمثل اهم العوامل الغير اقتصادية للنمو فيما يلي:

- **انتشار التعليم:**

انتقال او انتشار التعليم على نطاق واسع هو عنصر مهم للغاية للنمو الاقتصادي للبلد حيث اكد jk.garlbtaiter في كتابه التنمية الاقتصادية على دور التعليم كمحرك أساسي للنمو الاقتصادي، كما أشار walter krause، الى ان التعليم يجلب الانقلابات او الثورات في الأفكار لتحقيق التقدم الاقتصادي، وحسب سينغر Singer، الاستثمار في التعليم لا يحقق فقط إنتاجية عالية، ولكن ينتج عنه أيضا زيادة العوائد، لذلك فان التعليم يلعب دورا رائدا في خلق راس المال البشري والتقدم الاجتماعي، والذي بدوره يحدد تقدم البلد.

- **العوامل السياسية:**

يرتبط النمو الاقتصادي ارتباطا وثيقا بالوضع السياسي للبلد حيث يعتبر كل من الاستقرار السياسي والإدارة والفعالة ضروريا ومفيدا للنمو الاقتصادي الحديث، فكلما زاد الاستقرار السياسي في البلد، كلما زادت درجة ثقة الافراد في الدولة، وبالتالي سيتم وضع الخطط الطويلة الاجل ويمكن لعملية النمو ان تستمر دون أي عوائق، كما ان وجود جو من السلام في البلد، إضافة الى القوانين والأنظمة الجيدة يعمل على تحفيز تراكم الملكية الخاصة، وبالتالي سيكون هناك المزيد من تكوين راس المال. نتيجة للاستقرار السياسي والإدارة القوية، لذلك من الضروري لتحقيق النمو الاقتصادي السريع، ان تكون لديه إدارة قوية وفعالة ونزيهة أي خالية من الفساد على جميع المستويات.

- **العوامل الاجتماعية:**

ترتبط عملية النمو الاقتصادي ارتباطا وثيقا بالتغيرات الاجتماعية، تشمل العوامل الاجتماعية المواقف او السلوكيات الاجتماعية، القيم والمؤسسات الاجتماعية، والتي تتغير مع توسع وانتشار التعليم، إضافة الى تحول او انتقال الثقافات من مجتمع الى اخر.

على سبيل المثال الثورة الصناعية التي حدثت في إنجلترا ودول أوروبا الغربية، تأثرت الى حد كبير بالتوسع في التعليم مما أدى الى ظهور الاكتشافات والاختراعات الجديدة، مما أدى الى مزيد من التنمية الاقتصادية السريعة في هذه الدول، عكس الدول النامية التي تقودها العادات التقليدية، الايدولوجيات، القيم والمواقف او السلوكيات القديمة، والتي لم تكن ملائمة ومساعدة لتنميتها الاقتصادية، وبالتالي هناك حاجة الى تغيير او تعديل هذه العوامل الاجتماعية من اجل تحقيق التنمية الاقتصادية السريعة في هذه الدول. ولكن هذا امرا سهلا، إضافة الى ذلك فان أي تغير جذري وسريع قد يجلب عدم الرضا والمقاومة من طرف افراد المجتمع، ونتيجة لذلك فان هذا

---

[1] عبد الحق بن تفات، محمد ساحل، محمد إليفي، **أثر عجز الموازنة على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2009-2016**، حوليات جامعة الجزائر، العدد 32، الجزء الرابع، 2018 ، ص 237.

[2] بنابي فتيحة، مرجع سبق ذكره، ص 09.

التغيير يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي لهذه الدول، وبالتالي فانه ينصح بتبني التغيير التدريجي في العوامل الاجتماعية والثقافية بدلا من التغيير الثوري.

وباختصار النمو الاقتصادي هو نتيجة لتضافر جهود كل من العوامل الاقتصادية وغير اقتصادية، ومع ذلك فان مجرد وجود عامل واحد او أكثر او جميع هذه العوامل قد لا يضمن ان الاقتصاد سيكون في وضعية تمكنه من توليد القوى التي تحقق النمو السريع، كما قد تكون هناك حاجة الى بعض العوامل الأخرى التي قد تعمل كمحفز لعملية النمو، وهذه الوظيفة يمكن ان تؤديها أيضا الدولة.[1]

2- أعباء (تكاليف) النمو الاقتصادي:

لا يتحقق النمو الاقتصادي الا في إطار تحمل بعض الأعباء والتضحيات أهمها:[2]

- كلما زاد معدل النمو الاقتصادي زادت معه الحاجة الى انتاج سلع رأسمالية أكثر وتوجيه الموارد والاستثمارات اليها، بالإضافة الى زيادة الاستثمار في التدريب والتعليم، وهذا ما يتوجب التضحية ببعض السلع الاستهلاكية في الوقت الحاضر من اجل زيادة الإنتاج في المستقبل؛
- النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة وحتى النامية يؤدي الى زيادة التلوث البيئي والقضاء على الثروات الطبيعية وازدحام المدن؛
- نقص الاستقرار الاقتصادي بسبب التقلبات في الفعاليات الاقتصادية كالبطالة الجزئية والتكنولوجيا...، ويرجع السبب في ذلك الى ان عملية النمو الاقتصادي تحدث بصورة غير منتظمة وغير مستقرة؛
- كلما زاد معدل النمو الاقتصادي زاد معه التقدم المادي وطغى على الجوانب الروحية والأخلاقية في المجتمع.

المطلب الثالث : العلاقة بين عجز الموازنة والنمو الاقتصادي:

فيما يلي نستعرض النظريات التي تناولت العلاقة بين عجز الموازنة العامة والنمو الاقتصادي.

الفرع الأول: النظرية الكلاسيكية

من بين الركائز الأساسية التي يستند اليها الفكر الكلاسيكي، هو مبدا توازن الموازنة العامة للدولة والابتعاد عن احداث العجز في الموازنة العامة للدولة لما له من أهمية كبيرة في الاقتصاد الوطني. وترتكز نظرية توازن الموازنة العامة للدولة عند الكلاسيك على تساوي مجموع الإيرادات مع مجموع الانفاق العام فمبدأ توازن الموازنة في ظل هذا المذهب هدف رئيسي لابد من تحقيقه في كل الظروف فهو وسيلة لحسن إدارة الأموال العمومية، وضمان استمرار التوازن وزيادة الثقة في مالية الدولة. وتستند أفكار الكلاسيكين لضرورة توازن الموازنة العامة وعدم الوقوع في عجز الموازنة العامة للدولة على الدور الذي تقوم به الدولة في الفكر التقليدي، فعجز الموازنة العامة للدولة بالنسبة للكلاسيك يعد خطرا كبيرا يصيب الاقتصاد الوطني.[3]

ان العلاقة بين عجز الموازنة والنمو الاقتصادي ضعيفة الى حد ما، نظرا لارتباط النمو بشكل أساسي بمكونات الدولة، وبشكل أساسي القطاع الخاص وافراد الدولة استنادا الى استهلاكهم وحجم مدخراتهم واستثماراتهم ولذلك أثر مباشر على اجمالي الناتج المحلي ومن ثم على معدل النمو الاقتصادي.[4]

---

[1] معط الله امال، مرجع سبق ذكره، ص 124-125.

[2] بنابي فتيحة، مرجع سبق ذكره، ص 10-11.

[3] منال جابر مرسي محمد، مرجع سبق ذكره، ص 271-272.

[4] عاهد نبيل عناية، **اثر عجز الموازنة على نمو الاقتصاد الفلسطيني(2013-1996)**، مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2014، ص 108.

يرى ريكارد ان العلاقة بين عجز الموازنة والنمو الاقتصادي محايدة وان سياسة العجز هو نتاج واقع اقتصادي للدولة وتنفي نظرية ريكارد أي تأثير للعجز على متغيرات الاقتصاد الكلي في كل من المدى القصير والمدى الطويل بالقول ان العجز مجرد تأجيل الضرائب، ويتسبب بانخفاض المدخرات العامة، وهو ما يقابل زيادة في المدخرات الخاصة، وهو ما يمكن الإشارة اليه بان ليس للعجز تأثير كبير على الادخار والاستثمار والنمو الشامل، وهذا ما تم انتقاده لاحقا لاعتماد نظرية ريكارد على مجموعة افتراضات متشددة غير صالحة في كثير من الحالات التطبيقية.[1]

الفرع الثاني: النظرية الكنزية

وجدت مع الظروف التي أحاطت بالأزمة الاقتصادية الكبرى عام 1929 مدخل لتوجيه الانتقادات لفرضيات ومبادئ المدرسة الكلاسيكية، فقد اكدت على ان حالة الاستخدام الكامل غير متحققة وان العرض لا يخلق الطلب الفعال بغض النظر عن توازن الموازنة العامة من عدمه، وبالتالي فقد برزت فكرة العجز المقصود ولمعالجة العام للاقتصاد الذي اصبح الأساس واصبح توازن الموازنة العامة لمرا ثانويا. هذا الامر يحتم على الدولة التدخل في الحياة الاقتصادية تدخلا فعالا وزيادة انفاقها العام وتمويله بالإصدار النقدي الجديد او القروض . وطبقا لكينز فان الموازنة العامة أصبحت سلاحا هاما لمواجهة عدم الاستقرار وان الانفاق العام والضرائب يتحددان طبقا لاحتياجات مستوى الطلب الفعال لا بموجب حالة التساوي بين الإيرادات العامة والنفقات العامة. بمعنى ان تقوم الدولة بإحداث عجز في موازنتها بزيادة نفقاتها من خلال طرح كميات جديدة من النقود في التداول بغية زيادة الطلب الكلي وتخفيض البطالة في ظروف الكساد. وقد يرى كينز في ان مواجهة مشكلات التغير الدوري تكون باستخدام الموازنة العامة كسلاح، أي انه ندد باتباع سياسة العجز ولكن ليس بشكل مستمر بل دعا الي سياسة مالية ونقدية توسعية في فترة الكساد، واتباع سياسة مالية ونقدية انكماشية عند فترات الرخاء وظهور مخاطر التضخم.

ووجدت هذه السياسة بعد الحرب العالمية الثانية في الموازنات العامة خاصة الدول الرأسمالية الصناعية، بحيث تكون معدلات نمو الناتج والدخل ومستوى الاستخدام تفوق معدلات نمو العجز الذي كان في حدود المعقول.[2]

الفرع الثالث: النظرية النقدية الحديثة

ظهرت هذه النظرية على يد الاقتصادي ميلتون فريدمان وتقوم هذه النظرية على تحجيم دور الدولة في النشاط الاقتصادي وترى ان السبب الرئيسي لعجز الموازنة العامة هو تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والذي سبب ازمة كساد وتدهور في النمو الاقتصادي مصحوبا بالتضخم.

ومن انتقادات النقديون للكنيزيين، ان السياسات المالية للمتغيرات الاقتصادية تأخذ فترة زمنية طويلة لبيان أثرها بسبب بطء تفعيل التشريعات والقرارات الإدارية من جهة واختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية في فترة نجاح الأفكار الكينزية عن الظروف التالية لها، مثل سيادة ظروف الركود والتضخم وعجز موازين مدفوعات الدول.

وقد تألقت أفكار النقديين المحدثين في السياسات الاقتصادية والاجتماعية في البلدان الصناعية لاسيما بعد تبني صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، لها لمعالجة الازمات الناتجة عن تفاقم العجز والبطالة والإكود الاقتصادي.

---

[1] جمال محمود عطية عبيد، شيماء وهبة، ناهد طه محمد حشيش، **عجز الموازنة والأداء الاقتصادي**، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، المجلد 34، العدد04، ص 126.

[2] سالم عبد الحسين سالم، **عجز الموازنة العامة ورؤى وسياسات معالجته مع إشارة للعراق للمدة 2003–2012**، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 18، العدد 28، جامعة بغداد، العراق،2012، ص 296.

حيث ترى ان تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي قد يؤدي الى اثار سلبية من حيث زيادة العجز في الموازنة وظهور التضخم الركودي إضافة الى عدم استغلال الموارد الاقتصادية بشكل امثل. ولكن اذا كان ذلك صحيحا في الدول المتقدمة فلا يمكن تعميمه على الدول النامية والتي تمتاز بانخفاض مستوى الدخل والادخار وبالتالي تعجز رأسمالياتها عن تنفيذ المشاريع التنموية و مشاريع البنية التحتية التي تتطلب راس مال كبير في حين ان أرباحها المتوقعة قليلة ولهذا لابد ان تتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لمعالجة المشكلات الاقتصادية والتي تعجز ديناميكية السوق عن علاجها.[1]

المبحث الثاني : الدراسات السابقة حول عجز الموازنة العامة والنمو الاقتصادي

هناك العديد من الدراسات السابقة التي تطرقت الى موضوع علاقة عجز الموازنة العامة بالنمو الاقتصادي وتناولته من زوايا مختلفة سنحاول من خلال هذا المبحث إلقاء نظرة تحليلية حول الدراسات المتناولة لهذا الموضوع، منها دراسات أجريت في البيئة العربية وأخرى في البيئة الأجنبية مع تقديم تعليق عليها يتضمن جوانب الاتفاق والاختلاف وبيان الفجوة العلمية التي تعالجها الدراسة .

المطلب الأول عرض الدراسات السابقة

ومن خلال هذا المبحث سنحاول التطرق إلى أهم الدراسات التي تناولت عجز الموازنة العامة والنمو الاقتصادي:

الفرع الاول:عرض الدراسات العربية

1- دراسة عاهد نبيل عناية المعنونة بـ " أثر عجز الموازنة على نمو الاقتصاد الفلسطيني (1996-2013)"، 2014.

هدفت الدراسة الى بيان تأثير العجز في موازنة السلطة الفلسطينية على نمو الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة "1996-2013" والتعرف على حجم الإيرادات والنفقات العامة ومن تم تحديد قيمة العجز المالي لها خلال الفترة الزمنية للدراسة ومتأثر معدل النمو الاقتصادي بذلك.

استخدم الباحث المنهج الوصفي الكمي لمناسبته الظاهرة موضع الدراسة، وبناء نموذج قياسي لقياس أثر عجز الموازنة على معدل النمو الاقتصادي، وذلك باستخدام البرنامج الاحصائي "EViews7".

أوضحت نتائج الدراسة وجود علاقة تكاملية طويلة الاجل بين المتغيرات المستقلة " الإيرادات المحلية، الإيرادات الخارجية، النفقات الجارية، النفقات التطويرية" والمتغير التابع "معدل النمو الاقتصادي"، حيث خلصت الدراسة الى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ سالبة بين الإيرادات المحلية ومعدل النمو الاقتصادي وموجبة بين كل من "النفقات الجارية، النفقات التطويرية" ومعدل النمو الاقتصادي، في حين لم يكن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين كل من "متغير الإيرادات الخارجية، متغير الأوضاع السياسية" ومعدل النمو الاقتصادي، مع الإشارة هنا الى قيمة معامل التحديد بلغت 50%، وهذا يعني ان المتغيرات المستقلة في النموذج المقدر تفسر ما نسبته 50% من التغير الحاصل في المتغير التابع، اما النسبة المتبقية فترجع الى عوامل أخرى بالإضافة الى الخطأ العشوائي في التقدير.

[1] نداء محمد الصوص، ربى رشيد عبد الرحمن الجلبي، **العجز المالي واثره على الاقتصاد الأردني**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، العدد 29، 2012، ص 106.

خلصت الدراسة الى مجموعة من التوصيات ابرزها: ضرورة اعتماد موازنة مرتكزة بشكل أساسي على الإمكانات المتاحة فقط، والعمل على ترشيد الانفاق العام بما يناسب الإيرادات المحلية المتاحة، بالإضافة الى ضرورة عدم تجاوز نمو النفقات لمعدل النمو الإيرادات، توجيه الانفاق العام بشكل أساسي الى القطاعات الأكثر كفاءة، وزيادة حصة النفقات التطويرية من اجل النهوض بالاقتصاد الفلسطيني مع اتخاد سياسات مالية محفزة للنمو الاقتصادي.

2- دراسة نزار كاظم صباح، أريج عبد الزهرة تايه المعنونة بـ " قياس أثر مكونات الموازنة العامة في النمو الاقتصادي لحالة مصر باستخدام متجه تصحيح الخطأ (VECM) للمدة (1985-2016)"، 2016.

تكمن أهمية البحث في الدور الذي تحتله الموازنة العامة في مصر لتصحيح أوضاعها الاقتصادية، ولأجل ذلك قدم البحث تأصيلا نظريا لجانبي الموازنة العامة بمكوناتها الرئيسية ودورها في تحقيق النمو الاقتصادي، متضمنة تحليلا لأداء الموازنة العامة في مصر والوقوف على أهم اثارها الحقيقية في اقتصادها، وقد افرزت النتائج من خلال اعتماد بعض المؤشرات المالية سواء في مجال النفقات العامة التي تفوقت فيها الإيرادات الضريبية، فضلا عن التوصل كميا الى تأثير كل من النفقات والايرادات العامة في النمو وبعلاقات طردية وسلبية على التوالي و وفقا لمنطق النظرية الاقتصادية، الأمر الذي من خلاله تم التركيز على مجموعة من المقترحات ومنها ضرورة تبني سياسية اقتصادية مالية ملائمة لظروف مصر الاقتصادية ومن شأنها تنمية الإيرادات العامة لاسيما وإن الإيرادات الضريبية تسهم في تمويل الموازنة العامة.

3- عثماني انيسة، بوحصان لامية المعنونة بـ " دراسة قياسية لأثر العجز الموازني على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2017)"، 2017.

يهدف هذا البحث الى محاولة قياس اثر العجز الموزاني على النمو الاقتصادي في الجزائر بالاعتماد على الأساليب الإحصائية والقياس الاقتصادي، بغية معرفة طبيعة العلاقة بين عجز الموازنة والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وعليه فقد تم من خلال هذه الورقة البحثية استعراض العناصر التالية:

- مفاهيم نظرية حول العجز الموازني؛
- تحليل تطور رصيد الموازنة في الجزائر؛

بناء نموذج قياسي لمعرفة مدى تأثير عجز الموازنة على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، حيث اعتمد على البيانات الخاصة بالفترة الزمنية الممتدة من 1990 الى غاية 2017.

4- عبد الحق بن تفات، محمد الساحل، محمد اليفي المعنونة بـ "أثر عجز الموازنة على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2009-2016) "،2018.

هدفت هذه الدراسة إلى التحقق من العلاقة بين عجز الموازنة و النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2009-2016)، آخذين بعين الاعتبار بعض المتغيرات المستقلة المفسرة للنمو الاقتصادي كالاستثمار الأجنبي المباشر، الصادرات، التضخم. من أهم نتائج هذا البحث ومن خلال النموذج المستخرج – الانحدار الخطي المتعدد- أن هناك علاقة موجبة وضعيفة بين عجز الموازنة والنمو الاقتصادي الجزائري، حيث كلما زاد عجز الموازنة زاد النمو الاقتصادي والعكس صحيح، وبما يتفق مع النظرية الكينزية.

والجذير بالذكر النتائج المنطقية لبحثنا فيما يخص معاملات الارتباط بين متغير عجز الموازنة والمتغيرات المدروسة الأخرى، حيث توصل الى ان هناك علاقة عكسية وقوية نوعا ما بين عجز الموازنة وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر r=-0.742 حيث ان الزيادة في الاستثمار الأجنبي المباشر تؤدي الى نقص معتبر في عجز الموازنة.

5- بن البار محمد المعنونة بـ" قياس أثر عجز الموازنة العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2017 "، 2019.

هدفت هاته الدراسة الى قياس أثر عجز الموازنة العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2017)، وتم استخدام الطرق الإحصائية الحديثة في السلاسل الزمنية والمتمثلة في تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد للانحدار الذاتي ذو الإبطاء الموزع Lag Bounds Test (ARDL) (Autoregressive Distribution)، وتعتبر هذه التقنية حديثة في تحليل التكامل المشترك ونماذج تصحيح الخطأ تسمح بالحصول على نتائج أكثر دقة وكفاءة.
وبالاستعانة برنامج التحليل الاقتصاد القياسي (EVIEWS-10). ومن اهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة:

- أشار اختبار الحدود للتكامل المشترك (Bound Test Approach) من خلال F- statistic ، الى وجود تكامل مشترك بين النمو الاقتصادي والمتغيرين المستقلين، من خلال قيمة إحصاء F- المحسوبة اكبر من القيمة الحرجة العليا عند مستوى معنوية 1%،2%،5%،10%؛
- وجود اثر إيجابي لعجز الموازنة العامة على النمو الاقتصادي، هذا يدل انه كلما ارتفع عجز الموازنة العامة بـ 1% سيؤدي الى ارتفاع النمو الاقتصادي بنسبة 0.825%.

6- دراسة صيفور فضيلة ، بلعباس رابح المعنونة بـ" أثر عجز الموازنة على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة قياسية باستخدام نموذج ECM خلال الفترة 1965-2016"، 2020.

تهدف هذه الدراسة القياسية الى اختبار أثر عجز الموازنة العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر وتحليل اتجاهات العلاقة بين المتغيرين في الاجلين القريب والبعيد، وذلك من خلال تطبيق النموذج الديناميكي المتمثل في نموذج تصحيح الخطأ (ECM) على سلسلة من البيانات السنوية لكل من عجز الموازنة والناتج الداخلي الخام خلال الفترة 1965-2016، حصلنا على سلسلة بيانات الميزانية من تقارير بنك الجزائر بينما بيانات الناتج الداخلي الخام فقد اعتمدنا على بيانات البنك الدولي WDI.
ومن اهم النتائج التي خلصت اليها هذه الدراسة التحليلية القياسية هي وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين عجز الموازنة والنمو الاقتصادي في الجزائر، في الاجل القريب يؤثر طرديا جز الموازنة على النمو الاقتصادي تأثيرا طرديا خلال الأربع سنوات التي تشكل الأفق الزمني القريب الاجل للسياسة المالية، خلصنا كذلك لإثبات فرضية التحليل الكينزي في الاجل القريب التي تدعي وجود علاقة طردية بين عجز الموازنة والنمو الاقتصادي، ما يعني رفض فرضيات التحليل الكلاسيكي و النيوكلاسيكي والتحليل النقدي.

7- اسلام محمد البنا المعنونة بـ " أثر عجز الموازنة العامة للدولة على النمو الاقتصادي في مصر"، 2020.

تتمثل مشكلة البحث في إيجاد إثر عجز الموازنة العامة للدولة على نمو الناتج المحلي الإجمالي في مصر، واستهدفت الدراسة مجموعة من الأهداف الفرعية، بما في ذلك تحديد أسباب عجز الموازنة، وتحليل تأثير عجز الموازنة على النمو الاقتصادي، واقتراح سياسة مناسبة للتغلب على عجز الموازنة والحد من اثارها التضخمية. وتم اتباع طريقة تحليلية قياسية باستخدام تحليلا لارتباط لقياس تأثير العجز المالي

على النمو الاقتصادي، مثل استخدام اختبار السببية بين متغيرات النموذج الرياضي، والتحليل المعياري لمتغيرات النموذج، وقد تبين من خلال القياس ان النموذج المستخدم قادرا على تفسير 97.5% من تباين الناتج المحلي الإجمالي، وتبين وجود أربعة متغيرات لها تأثير كبير فقط على التغير في حجم الناتج المحلي الإجمالي، ومتغيرين لكل منهما علاقة إيجابية معه، وهما المعروض النقدي وسعر الصرف، وتتمثل اهم انعكاسات الدراسة على السياسة الاقتصادية، في ان استقرار المتغيرات الكلية، ووضع السياسات الدافعة على النمو الاقتصادي، يمكن ان تعمل فقط اذا ما تكاملت مع تقديم الحكومة للسلع والخدمات العامة، خاصة التعليم والرعاية الصحية، وتوفير عناصر البنية الأساسية، وتوفير نظام عدالة ناجز، ونظام قضائي قوي، وتحقيق العدالة الضريبية، وادارات حكومية كفء لتحقيق فاعلية التكاليف وترشيد الانفاق الحكومي، وكلها عوامل تعد شروطا مسبقة لتحقيق النمو والتنمية الاقتصادية المنشودة، من ناحية أخرى فان مكونات الانفاق العام ذات تأثير على النمو الاقتصادي، كما ان الإصلاح المالي الذي يخفض من الانفاق العام غير المنتج، وحماية الانفاق على الخدمات الاجتماعية الأساسية قد برهنت على استدامتها، واهميتها في تسريع النمو الاقتصادي.

الفرع الثاني : عرض الدراسات الأجنبية

1. **Hemera Nayab**, "The Relationship Between Budget And Economic Growth of Pakistana ", 2015.

تبحث هذه الدراسة في تأثير عجز الموازنة على النمو الاقتصادي في باكستان خلال الفترة 1976-2007، وتم استخدام تقنية التكامل المشترك واختبار السببية varونموذج تصحيح الخطأ، وقد تم قياس النمو الاقتصادي على انه نمو في الناتج المحلي، وتم استخدام تقنية قياس السلاسل الزمنية، يظهر تكامل الشركة ان جميع المتغيرات متكاملة بشكل مشترك وان مصطلح تصحيح الخطأ مهم أيضا، ومع ذلك لم يكن هناك تأثير كبير لعجز الموازنة على النمو الاقتصادي في باكستان. واظهرت النتائج ان الناتج المحلي الإجمالي يتسبب في الاستثمار والاستثمار يسبب العجز، لكن عجز الموازنة لا يتسبب في نمو الناتج المحلي الاجمالي.

2. **Oltjana Zoto, Madalena Merisha Msc "** International Journal Of Engineering Sciences & Research Technology ", 2016.

الهدف الرئيسي من هذا البحث هو تحليل تأثير عجز الموازنة على المدى القصير والطويل على النمو الاقتصادي، في ألبانيا (يقاس بالناتج المحلي الإجمالي) للفترة 1993-2014 لتحقيق هذا الهدف استخدم اختبار التكامل المشترك، المتغير التابع هو الناتج المحلي الإجمالي، في حين ان المتغيرات المستقلة هي صافي الاستثمار الأجنبي المباشر وعجز الموازنة، تم اختبار جرنجر لاكتشاف العلاقات السببية بين المتغيرات، ومن التحليل تبين ان العلاقة أحادية الاتجاه بين الناتج المحلي الإجمالي وعجز الموازنة والعكس صحيح، وأظهرت النتائج انه لا توجد علاقة سببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر وعجز الموازنة، وخلصت الدراسة ان عجز الموازنة والنمو الاقتصادي لهما علاقة عكسية على المدى الطويل.

3. **Abdullah, Abul Kalam Azad, Salina Siddiqua** , "Budget deficit and growth: In search of ceiling for Bangladesh" 2018.

كان تأثير العجز المالي الذي يقاس بالعجز في الميزانية على النمو الاقتصادي مجالا تم بحثه على نطاق واسع مع الكثير من النتائج، فتم استخدام ما مجموعه 40 عاما من بيانات السلاسل الزمنية الممتدة من 1975 ال 2014 تم ترتيب تكامل المتغيرات اثناء اجراء اختبارات ADF ، PP، KPSS، فتم اثبات وجود تكامل مشترك بين المتغيرات على المدى الطويل اعتمادا على VECM، أظهرت النتائج ان التأثير الطويل المدى لعجز الموازنة على النمو الاقتصادي سيظل إيجابيا ومع ذلك لن يكون هناك تعديل على المدى القصير.

المطلب الثاني : موقع الدراسة الحالية من الدارسات السابقة

سيتم في هذا المطلب تحديد أوجه الشبه والاختلاف بين الدراسة الحالية و الدارسات السابقة، بغية تقييمها ومعرفة موقع الدراسة الحالية منها.

تركز أغلب الدراسات على أثر العجز الموازني على النمو الاقتصادي، إلا أن لكل دراسة متغيرات خاصة بها، كما أنها أجريت في بيئات مختلفة وباستعمال برامج احصائية مختلفة، ولتوضيح أكثر أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسات السابقة بغية تقييمها ومقارنتها مع الدراسة الحالية، تم تلخيص المقارنة بين الدراسات في جدول يتضمن أهم أوجه الاختلاف والتشابه بين هذه الدراسات، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول(1-1) يوضح المقارنة بين الدراسة الحالية من الدارسات السابقة

اسم الدراسة	أوجه التشابه	أوجه الاختلاف
دراسة عاهد نبيل عناية	طريقة التقدير : نموذج التكامل المشترك النتائج المتوصل إليها: وجود علاقة تكاملية طويلة الأجل	تمثلت في الاطار الزماني والمكاني. تمثلت المتغيرات المستقلة في :الإيرادات المحلية ، الإيرادات الخارجية ، النفقات الجارية ، النفقات التطويرية. تمثل المتغير التابع في : معدل النمو الاقتصادي.
دراسة نزار كاظم صباح، أريج عبد الزهرة تايه	تمثل المتغير التابع في : الناتج المحلي الإجمالي النتائج المتوصل اليها: وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين الموازنة العامة بمكوناتها والنمو الاقتصادي.	تمثلت في الاطار الزماني والمكاني. تمثلت المتغيرات المستقلة في الإيرادات العامة ، النفقات العامة. طريقة التقدير: نموذج الانحدار الخطي البسيط.
دراسة عثماني انيسة، بوحصان لامية	تمثل في الاطار المكاني. تمثل المتغير التابع في الناتج المحلي الإجمالي. طريقة التقدير : نموذج التكامل المشترك.	تمثلت في الاطار الزماني. تمثل المتغير المستقل في : رصيد الموازنة.

	النتائج المتوصل اليها : توجد علاقة عكسية وثيقة بين نسبة عجز الموازنة الى الناتج المحلي الإجمالي.	
دراسة عبد الحق بن تفات، محمد الساحل، محمد اليفي	تمثل في الاطار المكاني. تمثل المتغير التابع في الناتج المحلي الإجمالي.	تمثلت في الاطار الزماني. تمثل المتغير المستقل في الاستثمار الأجنبي المباشر، الصادرات، التضخم. طريقة التقدير: نموذج الانحدار الخطي المتعدد. النتائج المتوصل اليها:وجود علاقة عكسية قوية نوعا ما مابين عجز الموازنة و تدفقات الاسثمار الأجنبي المباشر
دراسة بن البار محمد	تمثل في الاطار المكاني. تمثل المتغير التابع في الناتج المحلي الإجمالي. النتائج المتوصل اليها: وجود تكامل مشترك بين النمو الاقتصادي و المتغيرين المستقلين (معدل التضخم، عدد السكان).	تمثلت في الاطار الزماني. المتغيرات المستقلة : نسبة الإيرادات الى النفقات، سعر الصرف، معدل التضخم، عدد السكان. طريقة التقدير : نموذج الانحدار الذاتي ذو الابطاء الموزع ARDL.
دراسة صيفور فضيلة ، بلعباس رابح	تمثل في الاطار المكاني. طريقة التقدير: نموذج تصحيح الخطأ ECM. النتائج المتوصل اليها: وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين عجز الموازنة والنمو الاقتصادي في الجزائر.	تمثلت في الاطار الزماني. تمثل المتغير المستقل في عجز الموازنة BS. تمثل المتغير التابع في الناتج الداخلي الخام.

دراسة اسلام محمد البنا	تمثل المتغير التابع في الناتج المحلي الإجمالي.	تمثلت في الاطار الزماني والمكاني. تمثلت المتغيرات المستقلة في عجز الموازنة، سعر الصرف، سعر الفائدة، المعروض النقدي. طريقة التقدير: نموذج الانحدار الخطي المتعدد. النتائج المتوصل اليها : جود 4 متغيرات لها تأثير كبير على التغير في حجم الناتج المحلي الإجمالي ومتغيرين لكل منهما علاقة إيجابية معه وهما المعروض النقدي وسعر الصرف.
Hemera Nayab	تمثل المتغير التابع في الناتج المحلي الإجمالي. طريقة التقدير: اختبار التكامل المشترك، نموذج تصحيح الخطأ.	تمثلت في الاطار الزماني والمكاني. تمثلت المتغيرات المستقلة في عجز الموزانة، الاستثمار. النتائج المتوصل اليها: الناتج المحلي الإجمالي يتسبب في الاستثمار والاستثمار يسبب العجز، لكن عجز الموازنة لا يتسبب في نمو الناتج المحلي الإجمالي.
Oltjana Zoto, Madalena Merisha Msc	تمثل المتغير التابع في الناتج المحلي الإجمالي. طريقة التقدير: اختبار التكامل المشترك.	تمثلت في الاطار الزماني والمكاني. تمثلت المتغيرات المستقلة في عجز الموازنة ، صافي الاستثمار الأجنبي المباشر. النتائج المتوصل اليها : لا توجد علاقة سببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر وعجز الموازنة.

Abdullah, Abul Kalam Azad, Salina Siddiqua	تمثل المتغير التابع في الناتج المحلي الإجمالي. طريقة التقدير: اختبار التكامل المشترك. النتائج المتوصل اليها: التأثير الطويل المدى لعجز الموازنة على النمو الاقتصادي .	تمثلت في الاطار الزماني والمكاني. تمثلت المتغيرات المستقلة في المعروض النقدي ، نمو السكان ، تكوين راس المال ، عجز الموازنة.

المصدر : من إعداد الطالبة بناءا على الدراسات السابقة

المطلب الثالث: الفجوة العلمية التي تعالجها الدراسة الحالية

- من خلال استعراض أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسات السابقة نشير الى ان الدراسة الحالية تتفق مع الدراسات السابقة في موضوعها الرئيسي وهدفها العام الا انها تختلف عنها في جوانب أخرى تتمثل في الفجوة العلمية التي تعالجها الدراسة وهي:
- تتضمن ربط مشكلة العجز الموازني وتبين تأثيرها على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2020؛
- استخدمت هذه الدراسة فصلين (فصل نظري/فصل تطبيقي)، يحتوي الفصل الأول على الجانب النظري لكل من عجز الموازنة والنمو الاقتصادي، اما الفصل الثاني يتمثل في الدراسة القياسية بين هذين المتغيرين في الجزائر، حيث يتم الاعتماد في هذه الدراسة على منهجية IMRAD؛
- لم تقتصر هذه الدراسة على عينة واحدة فقط وانما تضمنت 31 عينة لضمان تشخيص الواقع بدقة؛
- شملت هذه الدراسة على برنامج Excel وEviews وذلك من أجل جمع البيانات وتحليلها بدقة لدراسة العلاقة بين المتغيرين؛
- تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في عرض المفاهيم الخاصة بعجز الموازنة والنمو الاقتصادي، كما استخدم الأسلوب القياسي لمعرفة العلاقة بين المتغيرين في الجزائر خلال الفترة 1990-2020.

خلاصة الفصل

تم التطرق في هذا الفصل الى مختلف الجوانب النظرية والتطبيقية لعجز الموازنة والنمو الاقتصادي والعلاقة بينهما وتم التوصل الى ما يلي:

- يعد العجز في الموازنة مشكلة من المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها اغلبية دول العالم سواء كانت متقدمة او نامية، وهذا راجع لعدة أسباب من أهمها تفاقم حجم الانفاق العام على حجم إيرادات الدولة؛
- من بين اثار العجز الموازني هو وقوع الدولة في مخاطر تهدد الاستقرار المالي والنقدي ومن بينها التضخم وارتفاع معدلات الفائدة؛
- تقوم الدولة بوضع عدة طرق لتمويل عجز الموازنة ومن بينها: التمويل المحلي (الداخلي) والتمويل الخارجي او التمويل التضخمي الذي يتم عن طريق الإصدار النقدي الجديد؛
- يعتبر الناتج المحلي من اهم المقاييس لتحديد معدلات النمو الاقتصادي والتي تعبر عن حجم النشاط؛
- العلاقة بين عجز الموازنة والنمو الاقتصادي تحدد في دور تدخل او عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي (حسب اراء المفكرين الاقتصاديين القدماء والجدد).

الفصل الثاني

الاطار التطبيقي لعجز الموزانة العامة والنمو الاقتصادي

تمهيد

بعد التطرق في الفصل السابق إلى المفاهيم المتعلقة بالعجز في الموازنة العامة وكذا التعرف على النمو الاقتصادي، وكذا الدراسات السابقة حول الموضوع، سنحاول من خلال هذا الفصل إسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقـــي، وذلك من خلال الوقوف على دراسة العلاقة بين عجز الموازنة العامة والنمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (1990-2020).

وللإلمام أكثر بالجانب التطبيقي ارتأينا أن نتناول هذا الفصل من خلال مبحثين، حيث يشمل المبحث الأول على كل من الطريقة المتبعة في الدراسة و كذا الأدوات المستخدمة، أما المبحث الثاني فقد خصص من أجـل عـرض ومناقشة النتائـج الخاصة دراسة العلاقة بين عجز الموازنة العامة والنمو الاقتصادي، وذلك على النحو التالي :

من هذا المنطلق تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين :

- ❖ المبحث الأول: الأدوات الطريقة والمستخدمة.
- ❖ المبحث الثاني: عرض ومناقشة النتائج.

المبحث الأول : الطريقة والأدوات المستخدمة

في هذا المبحث نعرض أهم الأدوات المستخدمة في جمع البيانات ومتغيرات الدراسة.

المطلب الأول : الطريقة المتبعة في الدراسة

سيتم من خلال هذا المطلب التطرق إلى تحديد متغيرات الدراسة ،و كذا أدوات جمع البيانات.

الفرع الأول : متغيرات الدراسة

يمكن ايجاز متغيرات الدراسة كما يلي:

1- **المتغير التابع:**

يتمثل المتغير التابع في هذه الدراسة في الناتج الإجمالي المحلي ،وبغية الحصول على أحسن تمثيل للنمو الاقتصادي فقد تم الاعتماد على الناتج الاجمالي المحلي ،و الذي يعد من أهم النسب المستخدمة كمقياس أو مؤشر للنمو الاقتصادي ،و يرمز للناتج الإجمالي بـ GDP و يمكن تعريفه على أنه القيمة السوقية لكل من السلع و الخدمات النهائية محليا.

الجدول رقم (1.2):تطور الناتج المحلي الإجمالي (1990–2020)

الوحدة : مليار دولار الأمريكي

الرقم	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10
السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
GDP	62،04	45،79	48،00	49،95	42،54	41،76	46،94	48،18	48،19	48،64

11	12	13	14	15	16	17	18	19	20	21
2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
54،79	54،74	56،76	67،86	85،33	103،20	117،03	134،98	171،00	137،21	161،21

22	23	24	25	26	27	28	29	30	31
2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
200،01	209،06	209،76	213،81	165،98	160،03	170،10	175،41	171،16	145،16

المصدر: من إعداد الطالبتين للاعتماد على البنك الدولي و برنامج Excel

الجدول أعلاه يمثل 31 عينة من المشاهدات و التي امتدت من سنة 1990 الى غاية سنة 2020 و هي عبارة عن معطيات سنوية للناتج الاجمالي المحلي (باعتباره مؤشر للنمو الاقتصادي) في الجزائر خلال الفترة المدروسة ، حيث سجلنا قيمة دنيا للناتج الاجمالي المحلي (41.76) مليار دولار سنة 1995، و قيمة قصوى تقدر بـ (213.81) مليار دولار سنة 2014، بمتوسط حسابي (1.11) و انحراف معياري (6.18).

الشكل البياني رقم (1.2):تطور الناتج المحلي الاجماليGDP

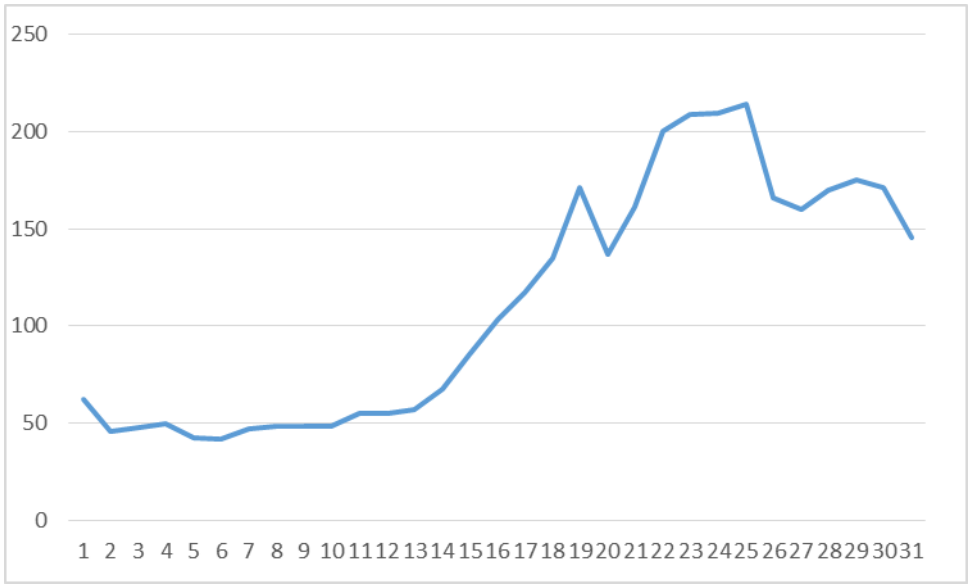

المصدر من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج Excel

من خلال الشكل السابق سنحاول عرض مراحل تطور النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2020) الى فترات أساسية:

-الفترة (1990-1995):

عرف الناتج الإجمالي المحلي خلال هذه الفترة تذبذبا ، وتعتبر هذه الأخيرة أسوأ فترة عرفها النمو الاقتصادي الجزائري، فقد عرف انخفاضا محسوسا حيث انتقل من 62،04 مليار دولار سنة 1990 الى 45،79 مليار دولار سنة 1991، وفي سنة 1992-1993 عرفت ارتفاعا طفيفا 48،00 مليار دولار و 49،95 مليار دولار على التوالي، ومن تم بدأ في الانخفاض خلال السنتين 1994 الى 1995 وصل الى 42،54 مليار دولار و41،76 مليار دولار على التوالي وهذا بسبب تداعيات انخفاض أسعار البترول وبداية الأزمة السياسية التي أثرت على أداء القطاعات الاقتصادية المختلفة.

-الفترة (1996-2008):

تمكن الاقتصاد الجزائري من تحقيق معدلات نمو احسن من تلك المحققة خلال الفترات السابقة، حيث بلغ سنة 1996 حوالي 49،64 مليار دولار الى أن وصل الى 171،00 مليار دولار سنة 2008 وهذا بفضل استمرار ارتفاع أسعار البترول وتزايد الاستثمارات الأجنبية المباشرة وانتعاش أداء المؤسسات القطاع العام والخاص.

-خلال الفترة 2009:

لم يتمكن الاقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة من تحقيق معدلات نمو كتلك التي حققها خلال الفترة السابقة حيث بلغ 137،21 مليار دولار، وهذا بسبب التراجع النسبي في أسعار البترول بالإضافة الى تداعيات الازمة الاقتصادية العالمية والتي إن لم تؤثر بصورة مباشرة وكبيرة على الاقتصاد الجزائري لنقص ارتباطه بالمنظومة الاقتصادية العالمية.

-الفترة (2010-2014):

تمكن الاقتصاد الجزائري من تحقيق معدلات نمو متسارعة حيث بلغ 161،21 مليار دولار سنة 2010 ، ليرتفع ليصبح 213،81 مليار دولار سنة 2014 نتيجة لوضع برنامج للتوازن الاقتصادي يسمح بإزالة الاختلال المالي وحالات التضخم والكساد المالي.

-الفترة من (2015-2019):

سجل الناتج الإجمالي المحلي تذبذبا في معدلات نموه حيث بلغ 165،98 مليار دولار سنة 2015 ،ليصبح 171،16 سنة 2019 وهذا راجع الى التقلبات التي شهدتها أسعار النفط في السوق العالمية والتي اثرت سلبا على النشاط الاقتصادي في الجزائر نتيجة هيمنة عوائد هذا المورد على قطاعات الاقتصاد الجزائري.

-خلال الفترة 2020:

عرف النمو الاقتصادي في الجزائر انخفاضا ملحوظا حيث بلغ 145،16 مليار دولار وهذا راجع للتداعيات السلبية لجائحة كوفيد-19.

2- المتغير المستقل:

يتمثل المتغير المستقل في هذه الدراسة في عجز الموازنة العامة الذي يمكن تعريفه على أنه الفارق بين النفقات العامة و الإيرادات العامة في الموازنة السنوية في الجزائر ونرمز له بـ : NDBE .

الجدول رقم (2.2) : تطور عجز الموازنة العامة (1990–2020)

الوحدة : مليار دولار الأمريكي

الرقم	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11
السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
NDBE	7,70	12,45	-7,42	8,63	14,85	20,22	18,88	18,98	-81675	-96429	-83505

12	13	14	15	16	17	18	19	20	21
2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
-104870	-109593	-119847	-119836	-128177	-157314	-201605	-259095	-207366	-220408

22	23	24	25	26	27	28	29	30	31
2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
-460479	-433179	-471023	-496759	-480258	-458621	-457775	-494797	-488715	-530918

المصدر: من إعداد الطالبتين للاعتماد على البنك الدولي و برنامج Excel

الجدول أعلاه يمثل 31 عينة من المشاهدات و التي أمتدت من سنة 1990 الى غاية سنة 2020 و هي عبارة عن معطيات سنوية لظاهرة عجز الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة المدروسة ، حيث سجلنا قيمة دنيا تقدر بـ (530918-) مليار دولار سنة 2020، و قيمة قصوى تقدر بـ (20،22) مليار دولار سنة 1995، بمتوسط حسابي (2.22-) و انحراف معياري (1.99).

الشكل البياني رقم(2.2): تطور عجز الموازنة العامة

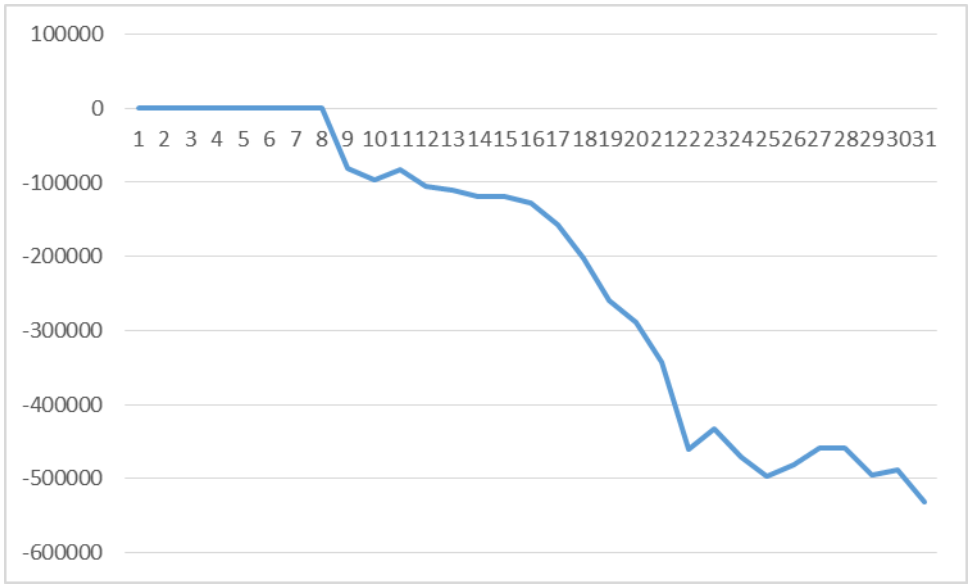

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج Excel

الشكل أعلاه يبين تطور منحنى عجز الموازنة في الجزائر في فترة الدراسة حيث نلاحظ أن هناك ثبات مستمر في عجز الموازنة في الجزائر من سنة 1990 الى سنة 1997حيث بلغ 7.70 مليار دولار الى أن وصل الى 18،98 مليار دولار على التوالي، و هذا بسبب الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية والسياسية و الأمنية الأمر الذي أدى الى زيادة في الانفاق العام ثم بدأ في الانخفاض من سنة 1998 الى غاية سنة 2011 حيث بلغ . 460479- مليار دولار و هذا راجع إلى تقلبات في أسعار النفط للدولة و من سنة 2012 الى غاية 2019 أصبح عجز الموازنة في حالة تذبذب ثم انخفاض في سنة وصل إلى 530918- سنة 2020.

الفرع الثاني : أدوات جمع البيانات

من خلال هذا الفرع سيتم التطرق إلى المصادر الثانوية والمصادر الأولية ذات العلاقة بموضوع الدراسة والمتمثلة في:

- **المصادر الثانوية**

لعلاج هذه الدراسة تم الاعتماد على الكتب و المقالات و المجلات و الأبحاث العلمية السابقة التي لها علاقة بالموضوع الدراسة و كذا مواقع الانترنت.

- **المصادر الأولية**

لمعالجة الجوانب التحليلية للدراسة ،قمنا بالاعتماد على البيانات السنوية للناتج الإجمالي المحلي كمؤشر للنمو الاقتصادي ،و كذا البيانات السنوية المتعلقة بعجز الموازنة العامة من البنك الدولي تم استخدام في هذه الدراسة الأدوات الاحصائية و القياسية و ذلك لتمثيل العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية المدروسة لغرض توضيح وتفسير الظاهرة الاقتصادية.

المطلب الثاني : الأدوات المستخدمة في الدراسة

من خلال هذا المطلب سيتم تطرق إلى الأدوات المستخدمة في هذه الدراسة:

اعتمدنا في دراستنا هذه على الأسلوب الكمي أو القياسي ، فبغية تحديد قيم المتغيرات ودراستها إحصائيا تم الاعتماد على برنامج Microsoft Office Excel 2007 استنادا لما جاء في التقارير السنوية للبنك الدولي خلال فترة الدراسة ،و البرنامج الإحصائي Eviews9.

سنعتمد في الدراسة القياسية التقنيات والاختبارات الإحصائية والقياسية التالية :

- استخدم السلاسل الزمنية باستخدام التكامل المشترك و النماذج الأساسية في التقدير.
- اختبار سكون و إستقرارية السلسلة .

إن اخضاع المتغيرات الاقتصادية و المالية لاختبار الاستقرارية يعد من الأولويات اللازمة في جميع الدراسات التطبيقية و القياسية نظرا لوجود اتجاهات عشوائية معنوية تجعل السلسلة الزمنية غير مستقرة ،و من أجل اختبار استقرارية المتغيرات و معرفة درجة التكامل لهذه المتغيرات فإننا أولا نقوم باختبار ديكي فولر المطور (ADF)و فيليبس بيرو (PP) لمعرفة استقرارية السلسلة.

1. تعريف السلسلة الزمنية:

هي مجموعة من القيم لمؤشر احصائي مرتبة حسب التسلسل الزمني ، بحيث كل فترة زمنية يقابلها قيمة عددية لمؤشر تسمى مستوى السلسلة و بمعنى أخر هي مجموعة من معطيات ممثلة عبر الزمن المرتب ترتيبا تصاعديا.[39]

قبل الشروع في دراسة تقلبات أي ظاهرة اقتصادية لابد من التأكد أولا من وجود اتجاه في السلسلة الزمنية ، و حسب طبيعة نمو السلسلة يمكننا أن نميز بين السلاسل الزمنية مستقرة STATIONARY.TIME SERIES و السلاسل الزمنية غير مستقرة NON STATIONARY.TIME SERIES.

2. اختبارات الجذر الوحدوي UNIT ROOT TESTS :

أ. اختبار ديكي فلور المطور (ADF):

إن اختبار ADF يستخدم الفروقات ذات فجوة زمنية Dy_t-f+1 حيث $Dy_{t-1}=y_{t-1}-y_{t-2}$، $Dy_{t-2}=y_{t-2}-y_{t-3}$ ،و يتم إدراج عدد من الفروقات ذات الفجوة الزمنية حتى تختفي مشكلة الارتباط الذاتي .

ب. اختبار فيليبس و بيرون (pp) :

يعتبر هذا اختبار غير معلمي، حيث يأخذ بعين الاعتبار التباين الشرطي للأخطاء فهو يسمح بإلغاء التحيز الناتجة عن المميزات الخاصة للتذبذبات العشوائية حيث اعتماد فيليبس بيرون نفس التوزيعات المحدودة لاختباري DF و ADF.[40]

[39] محمد شيخي، طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات،الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع ، الجزائر، 2011، ص 195.
[40] محمد شيخي ، مرجع سبق ذكره، ص 206-212.

3. اختبار التكامل المشترك CONCEPT OF COINTEGRATION

ظهرت تقنية التكامل المشترك في أواسط الثمانينات على يد (1983) Granger و(1987) Engle و ارتكز تطورها قبل كل شئ على صحة فرضية استقرارية السلاسل الزمنية ، وهي ناتجة عن عملية دمج بين تقنية بوكس–جينكينز و تقارب الحركي (الديناميكي) لنماذج تصحيح الخطأ. ترتكز هذه تقنية على السلاسل الزمنية غير مستقرة، في حين تكون التركيبات الخطية التي فيما بينها مستقرة، وجود التكامل المشترك مرتبط باختبارات الجذر الوحدوي للتحقق من استقرار السلاسل، كما تسمح هذه الاختبارات من التأكد من وجود تكامل مشترك أي التقارب بين سيرورات السلاسل الزمنية ومن بين أنواع التكامل المشترك نجد:

- **اختبار التكامل المشترك لأنجل غرا نجر (Engel –Granger)**

وقد بين أنجل (Engel –Granger) أنه ليس في كل الحالات التي تكون فيها بيانات السلاسل الزمنية غير ساكنة يكون الانحدار المقدر زائفا ، فإذا كانت بيانات السلسلة الزمنية للمتغيرات متكاملة من رتبة واحدة يقال إنها متساوية التكامل، و من ثم فإن علاقة الانحدار المقدر بينها لا تكون زائفة على الرغم من عدم سكون كل سلسلة على حدا.

إذا كانت النتائج تظهر أن السلاسل الزمنية مستقرة للمتغيرات في المستويات الأصلية هذا يعني أن المتغيرات متكاملة تكاملا مشتركا ،هنا نستخدم الطرق الإحصائية التقليدية في التقدير باستخدام طريقة المربعات الصغرى(OLS) .

أما في حالة كانت السلاسل الزمنية غير مستقرة في مستويات و مستقرة عند الفروق الأولى ، هذا يعني أن المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى، وعليه نقوم بأول خطوة ،وهي تقدير نموذج العلاقة التوازنية طويلة الآجل باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS) وفق الصيغة التالية:

$$y_i = a_0 + a_1 x_i + e_i$$

و بعد ذلك نقوم باختبار استقرارية سلسلة البواقي ،في حالة هذه الاخيرة مستقرة ،نستنتج وجود تكامل مشترك بين المتغيرات السلاسل الزمنية و هذا يعني وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات.

بعد الوصول إلى نتائج وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات يجب ذهاب إلى تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM) ERROR CORRECTION MODEL لمعرفة ما إذا كانت هناك علاقة في الأجل القصير ،نقوم بتقدير النموذج بإدخال البواقي في الانحدار وفق المعادلة التالية:

$$Dy_i = a_0 + a_1 Dx_i + a_3 e_{i-1} + u_i$$

D: يشير هذا الرمز إلى الفرق الأول.

a_3: يشير إلى معامل حد الخطأ (يكون سالب ذو معنوية إحصائية) و يمثل نسبة اختلال التوازن متغير التابع.[41]

[41] محمد شيخي، نفسه، ص 289

المبحث الثاني: عرض ومناقشة نتائج الدراسة

بعد أن حددنا طريقة وأدوات الدراسة سنتناول في ما يلي مجموعة من النتائج المتوصل إليها وتحليلها ومناقشتها من أجل الوصول إلى النتيجة النهائية .

المطلب الأول : عرض نتائج الدراسة

سنعـرض من خلال هذا المطلب نتائــج الدراسة المتوصل إليها بناءا على المعلومات التي تم جمعها ، وتلخيصها ، ومعالجتها في ما سبق.

الفرع الاول: دراسة استقرارية سلسلتي الدراسة:

من خلال هذا الفرع ندرس استقرارية متغيري الدراسة الناتج الاجمالي المحلي و عجز الموازنة.

1. دراسة استقراريه المتغير التابع (الناتج الاجمالي المحلي):

يوجد العديد من الاختبارات لمعرفة استقرارية السلسلة من عدمها،نعرض فيما يلي بعضها:

1.1. إختبار LJUNG-BOX:

في هذا الاختبار نقوم باختبار معنوية معاملات الارتباط الذاتي ،و الشكل التالي يبين انتشار معاملات الارتباط الذاتي.

الشكل رقم (3.2): دالة الارتباط الذاتي البسيط و الجزئي للسلسلة الأصلية للناتج الاجمالي المحلي (GDP)

Correlogram of GDP

Date: 05/11/22 Time: 08:05
Sample: 1990 2020
Included observations: 31

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.943	0.943	30.345	0.000
		2	0.863	-0.247	56.597	0.000
		3	0.784	0.025	79.075	0.000
		4	0.694	-0.183	97.313	0.000
		5	0.600	-0.026	111.48	0.000
		6	0.497	-0.169	121.60	0.000
		7	0.356	-0.400	127.01	0.000
		8	0.216	0.006	129.08	0.000
		9	0.081	-0.155	129.39	0.000
		10	-0.036	0.142	129.45	0.000
		11	-0.131	0.019	130.34	0.000
		12	-0.223	-0.062	133.01	0.000
		13	-0.311	0.038	138.51	0.000
		14	-0.376	0.038	147.01	0.000
		15	-0.423	0.019	158.48	0.000
		16	-0.456	-0.105	172.64	0.000

المصدر : مستخرج برنامج Eviews9 بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (1-2)

نلاحظ من خلال الشكل (3.2) أن المعاملات المحسوبة من أجل الفجوات K=1;2;3…..16 تختلف معنويا عن الصفر عند مستوى معنوي 5% خارج مجال الثقة .والاحتمال المقابل للإحصائية الاخيرة معدوم (prob=0.00) ومنه نرفض الفرضية الصفرية

H_0 و نقبل H_1 هذا يعني أن كل معاملات الارتباط الذاتي لا تساوي معنويا الصفر عند مستوى معنوية 5% و عليه سلسلة الناتج الاجمالي المحلي غير مستقرة.

2.1. إختبار ديكي فولر المطور(ADF) و فيليبس بيرو (pp):

يعتمد كل من اختباري ديكي فولر المطور و فيليبس بيرو على ثلاثة نماذج لاختبار إستقرارية السلسلة.

الجدول الرقم(3.2) نتائج اختبار(ADF)و(pp)للسلسلة (GDP) :

الاختبار	ADF			PP		
النماذج	القيمة المحتسبة	القيمة المجدولة	Prob	القيمة المحتسبة	القيمة المجدولة	Prob
النموذج الاول	-1.409	-3.568	0.837	-1.574	-3.568	0.779
النموذج الثاني	-0.871	-2.963	0.783	-0.900	-2.963	0.773
النموذج الثالث	0.313	-1.952	0.769	0.262	-1.952	0.755

المصدر : من إعداد الطالبتين استنادا إلى الملحق رقم 1و 3 بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews9

نلاحظ من خلال الجدول (2.2) أن القيم المحتسبة للنماذج الثلاثة في الاختبارين أقل من القيم المجدولة عند مستوى معنوية $\alpha=0.05$ و هذا ما تأكده الاحتمالية ($prob>0.05$) أنظر إلى الملحق رقم 01

إذا نقبل H_0 و نرفض H_1 و تعني أنه يوجد جذر وحدوي في السلسلة و عليه السلسلة غير مستقرة كون هذه الأخيرة ذات اتجاه عام متنامي لعدم ثبات تباين.

2. دراسة استقرارية المتغير المستقل (عجز الموازنة العامة):

نفس الاختبارات التي استخدمنها سابقا نستخدمها هنا لاختبار استقرارية المتغير المستقل.

1.2. إختبار LJUNG-BOX:

في هذا الاختبار نقوم باختبار معنوية معاملات الارتباط الذاتي.

الشكل رقم(4.2): دالة الارتباط الذاتي و الجزئي لسلسلة عجز الموازنة العامة (NDBE)

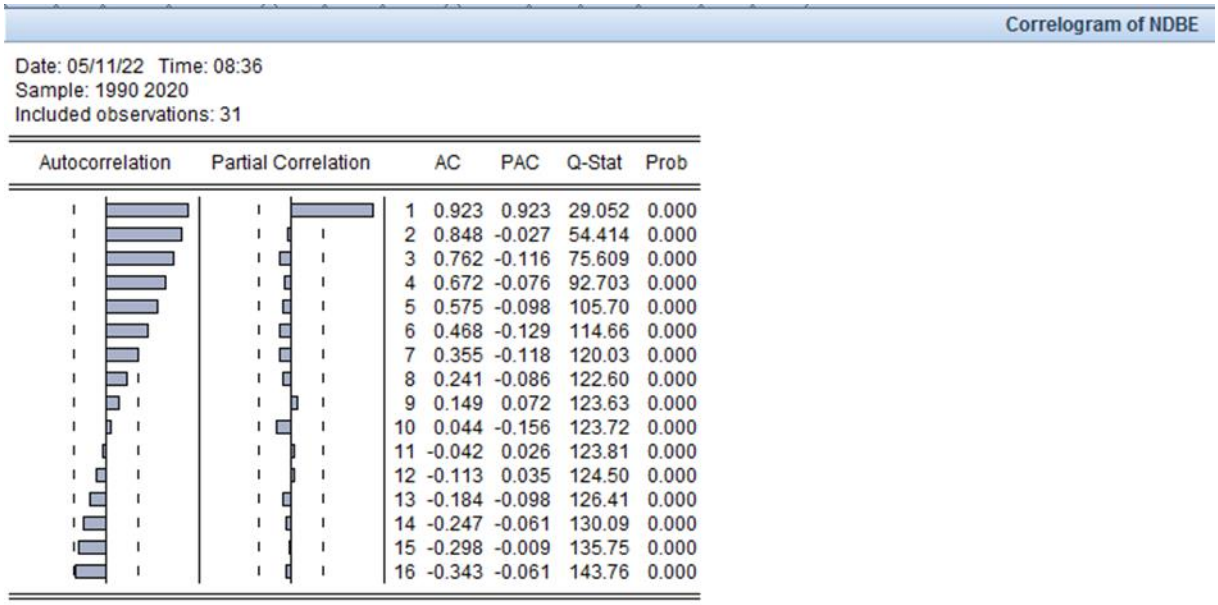
Correlogram of NDBE

Date: 05/11/22 Time: 08:36
Sample: 1990 2020
Included observations: 31

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.923	0.923	29.052	0.000
		2	0.848	-0.027	54.414	0.000
		3	0.762	-0.116	75.609	0.000
		4	0.672	-0.076	92.703	0.000
		5	0.575	-0.098	105.70	0.000
		6	0.468	-0.129	114.66	0.000
		7	0.355	-0.118	120.03	0.000
		8	0.241	-0.086	122.60	0.000
		9	0.149	0.072	123.63	0.000
		10	0.044	-0.156	123.72	0.000
		11	-0.042	0.026	123.81	0.000
		12	-0.113	0.035	124.50	0.000
		13	-0.184	-0.098	126.41	0.000
		14	-0.247	-0.061	130.09	0.000
		15	-0.298	-0.009	135.75	0.000
		16	-0.343	-0.061	143.76	0.000

المصدر : مستخرج من برنامج Eviews9 بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (2-2)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن المعاملات المحسوبة من أجل فجوات K=1;2;3…..16 لا تختلف معنويا عن الصفر عند مستوى معنوية 5% خارج مجال الثقة والاحتمال المقابل للإحصائية الاخيرة (prob=0.00) ومنه نرفض الفرضية الصفرية H_0 و هذا يعني أن كل معاملات الارتباط الذاتي تساوي معنويا الصفر عند مستوى معنوية 5% و عليه السلسلة غير مستقرة.

2.2. إختبار ديكي فولر المطور(ADF)و فيليبس بيرو(pp):

الجدول التالي يعرض نتائج الاختبارين:

الجدول الرقم(4.2) : نتائج اختبار(ADF)و(pp)للسلسلة (NDBE):

الاختبار	ADF			PP		
النماذج	القيمة المحتسبة	القيمة المجدولة	prob	القيمة المحتسبة	القيمة المجدولة	Prob
النموذج الاول	-2.100	-3.568	0.524	-2.220	-3.568	0.462
النموذج الثاني	0.290	-2.963	0.973	0.154	-2.963	0.964
النموذج الثالث	2.352	-1.952	0.994	1.704	-1.952	0.975

المصدر : من إعداد الطالبتين استنادا إلى الملحق رقم 5 و 7 بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews9

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن معظم القيم المجدولة الثلاثة أكبر من القيم المحتسبة لكلا الاختبارين عند مستوى معنوية يساوي (α=0.05) و هذا ما تأكده الاحتمالية (prob>0.05).

و عليه نرفض H_1 و نقبل H_0 إذ بوجد جذر وحدوي في السلسلة و عليه فإن السلسلة غير مستقرة.

الفرع الثاني :إزالة عدم الاستقرارية

بعد ما أجرينا اختبارات الاستقرارية للمتغيرين عند المستوى الاول تأكدنا من أن السلسلتين مستقرتين نقوم بإجراء تعديلات للسلسلتين الأصلتين لجعلها مستقرة لإجراء الفروقات من الدرجة الأولى ، و بصفة عامة تكون السلسلة المعدلة كالتالي:

$$dx = x_i - x_{i-1}$$

1. إزالة عدم استقرارية سلسلة الناتج الإجمالي المحلي (GDP) :

من اجل جعل السلسلة الاصلية مستقرة نجري تعديلات عليها بحساب فروقات من الدرجة الأولى فنحصل على السلسلة التالية :

$$DGDP = GDP_i - GDP_{i-1}$$

بعد تعديل السلسلة نقوم باختبار استقرارية السلسلة المعدلة باستخدام الاختبارات الإحصائية .

1.1. إختبار LJUNG-BOX:

الشكل رقم (5.2): دالة الارتباط الذاتي البسيط و الجزئي للسلسلة المعدلة للناتج الاجمالي المحلي (GDP)

Correlogram of D(GDP)

Date: 05/11/22 Time: 08:07
Sample: 1990 2020
Included observations: 30

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.078	0.078	0.1993	0.655
		2	-0.073	-0.080	0.3841	0.825
		3	0.145	0.159	1.1299	0.770
		4	-0.003	-0.038	1.1303	0.889
		5	0.049	0.081	1.2226	0.943
		6	0.265	0.236	4.0389	0.671
		7	-0.033	-0.069	4.0852	0.770
		8	-0.126	-0.098	4.7790	0.781
		9	-0.239	-0.331	7.3858	0.597
		10	-0.132	-0.117	8.2176	0.608
		11	0.002	-0.033	8.2178	0.694
		12	-0.196	-0.238	10.259	0.593
		13	-0.132	-0.054	11.249	0.590
		14	-0.077	-0.035	11.601	0.638
		15	-0.058	0.193	11.820	0.693
		16	-0.111	-0.058	12.664	0.697

المصدر : مستخرج من برنامج Eviews9

نلاحظ من خلال دالتي الارتباط الذاتي والجزئي للسلسلة أن المعاملات المحسوبة من اجل فجوات K=1;2;3…..16 لا تختلف معنويا عن الصفر عند مستوى معنوية 5% الاحتمال المقابل للإحصائية الاخيرة (prob> 0.05) ومنه نقبل H0 فرضية العدم التي تعني ان كل معاملات الارتباط الذاتي تساوي معنويا الصفر عند مستوى معنوية 5% وعليه السلسلة المعدلة سلسلة مستقرة.

1– 2 إختبار ديكي فولر المطور(ADF)و فيليبس بيرو(pp):

الجدول التالي يلخص نتائج اختباري ADF و PP

الجدول الرقم(5.2) : نتائج اختبار(ADF)و(pp)للسلسلة المعدلة (GDP)

الاختبار	ADF			PP		
النماذج	القيمة المحتسبة	القيمة المجدولة	Prob	القيمة المحتسبة	القيمة المجدولة	Prob
النموذج الاول	–4.561	–3.574	0.005	–4.561	–3.574	0.005
النموذج الثاني	–4.647	–2.967	0.000	–4.651	–2.967	0.000
النموذج الثالث	–4.573	–1.952	0.000	–4.561	–1.952	0.000

المصدر : من إعداد الطالبتين استنادا إلى الملحق رقم 2 و 4 بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews9

نلاحظ من خلال الجدول اعلاه لكلا الاختبارين ADF وPP أن القيم المحتسبة للنماذج الثلاثة أكبر من القيمة المجدولة عند مستوى معنوية (α=0.05) وهذا ما تؤكده الاحتمالية ($prob < 0.05$). و عليه نرفض H_0 إذ لا يوجد الجذر الوحدوي في السلسلة و عليه فإن السلسلة المعدلة مستقرة.

2. إزالة عدم استقرارية سلسلة عجز الموازنة العامة NDBE

من اجل جعل السلسلة الاصلية مستقرة نجري تعديلات عليها بحساب فروقات من الدرجة الأولى فنحصل على السلسلة التالية :

$$DNDBE = NDBE_i - NDBE_{i-1}$$

بعد تعديل السلسلة نقوم باختبار استقرارية السلسلة المعدلة باستخدام الاختبارات الإحصائية .

1.2. إختبار LJUNG-BOX:

الشكل رقم (6.2) دالة الارتباط الذاتي البسيط و الجزئي للسلسلة المعدلة لعجز الموازنة المعدلة NDBE:

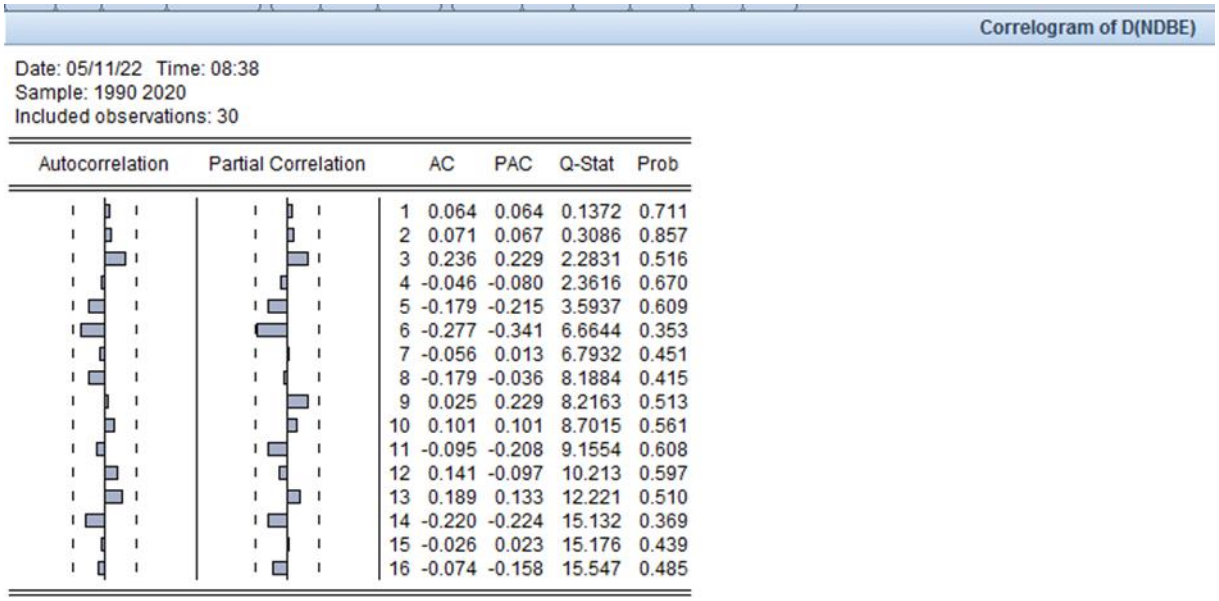

المصدر : مستخرج من برنامج Eviews9

نلاحظ من خلال أعلاه أن دالتي الارتباط الذاتي الجزئي للسلسلة أن المعاملات المحسوبة من أجل فجوات K=1 ;2 ;3…..16 لا تختلف معنويا عن الصفر عن مستوى معنوي 5% الاحتمال المقابل للإحصائية الاخيرة (prob>0.05) و منه نقبل الفرضية H0 و التي تقول أن جميع معاملات الارتباط الذاتي تساوي صفر عند مستوى معنوية 5% و عليه سلسلة عجز الموازنة المعدلة مستقرة.

2-2 إختبار ديكي فولر المطور(ADF)و فيليبس بيرو(pp):

نلخص نتائج هذين الاختبارين في الجدول التالي:

الجدول الرقم(6.2) نتائج اختبار(ADF)و(pp)للسلسلة المعدلة (NDBE) :

الاختبار	ADF			PP		
النماذج	القيمة المحتسبة	القيمة المجدولة	Prob	القيمة المحتسبة	القيمة المجدولة	Prob
النموذج الاول	-4.842	-3.574	0.002	-4.888	-3.574	0.002
النموذج الثاني	-4.836	-2.967	0.000	-4.880	-2.967	0.000
النموذج الثالث	-3.794	-1.952	0.000	-4.052	-1.952	0.002

المصدر : من إعداد الطالبتين استنادا إلى الملحق رقم 6 و 8 بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews9

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه لكلا الاختبارين ADFوPP أن القيم المحتسبة للنماذج الثلاثة أكبر من القيمة المجدولة عند مستوى معنوية (α=0.05) وهذا ما تأكده الاحتمالية (prob < 0.05).

و عليه نرفض H_0 إذ لا يوجد الجذر الوحدوي في السلسلة و عليه فإن السلسلة مستقرة.

الفرع الثالث: إختبار التكامل المشترك:

سيتم من خلال هذا الفرع عرض إختبار التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة:

من خلال الاختبارات السابقة تبين لنا ان السلسلتين (الناتج الإجمالي المحلي، عجز الموازنة) تستقران عند مستوى الفروقات من الدرجة الأولى، وعليه فهما متكاملتين من الدرجة الأولى.

و عليه يتوجب إجراء اختبار انجل جرانجر (التكامل المشترك) وأول خطوة في هذا الاختبار هو تقدير العلاقة التوازنية طويلة الاجل بين المتغيرين ثم دراسة استقرارية البواقي في حالة سلسلة البواقي مستقرة نمر لتقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM).

1. تقدير العلاقة التوازنية طويلة الأجل:

تقدير العلاقة الخطية بين المتغيرين تكون باستخدام المربعات الصغرى العادية (OLS)وفق الصيغة التالية:

$$GDP_i = a_0 + a_1 NDBE_i + e_i$$

بعد تقديرنا لهذه العلاقة باستخدام Eviews9 تحصلنا على النتائج التالية:

الشكل(7-2): نتائج النموذج الخطي للعلاقة التوازنية طويلة الاجل بين GDP و NDBE

Dependent Variable: GDP
Method: Least Squares
Date: 05/11/22 Time: 08:56
Sample: 1990 2020
Included observations: 31

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	4.70E+10	6.15E+09	7.644871	0.0000
NDBE	-0.028980	0.002079	-13.94043	0.0000

R-squared	0.870151	Mean dependent var	1.11E+11
Adjusted R-squared	0.865673	S.D. dependent var	6.18E+10
S.E. of regression	2.27E+10	Akaike info criterion	50.58815
Sum squared resid	1.49E+22	Schwarz criterion	50.68066
Log likelihood	-782.1163	Hannan-Quinn criter.	50.61830
F-statistic	194.3356	Durbin-Watson stat	0.529176
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر : مستخرج من برنامج Eviews9 بالاعتماد على بيانات الدراسة.

من الجدول أعلاه نلاحظ أن prob للمقدرات أقل من α (prob< 0.05) وعليها المقدرات ذات دلالة إحصائية.

أيضا (Prob |F| α<) وعليه النموذج جيد ،و R^2=87% تعني القوة التفسيرية للنموذج عالية جدا .

2. دراسة استقرارية البواقي

للتأكيد من وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغيرين نختبر استقرارية سلسلة البواقي :

الشكل (8-2) دالة الارتباط الذاتي للبواقي

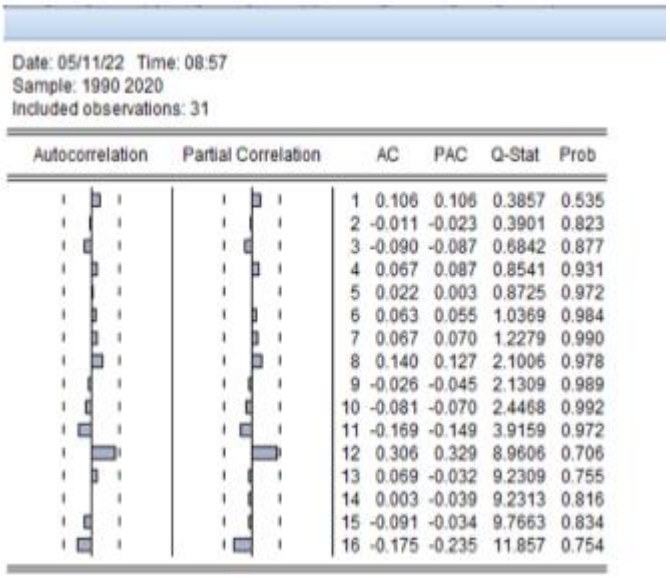

Date: 05/11/22 Time: 08:57
Sample: 1990 2020
Included observations: 31

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.106	0.106	0.3857	0.535
		2	-0.011	-0.023	0.3901	0.823
		3	-0.090	-0.087	0.6842	0.877
		4	0.067	0.087	0.8541	0.931
		5	0.022	0.003	0.8725	0.972
		6	0.063	0.055	1.0369	0.984
		7	0.067	0.070	1.2279	0.990
		8	0.140	0.127	2.1006	0.978
		9	-0.026	-0.045	2.1309	0.989
		10	-0.081	-0.070	2.4468	0.992
		11	-0.169	-0.149	3.9159	0.972
		12	0.306	0.329	8.9606	0.706
		13	0.069	-0.032	9.2309	0.755
		14	0.003	-0.039	9.2313	0.816
		15	-0.091	-0.034	9.7663	0.834
		16	-0.175	-0.235	11.857	0.754

المصدر : مستخرج من برنامج Eviews9

من الشكل أعلاه نلاحظ أن قيمة prob=0.754>α=0.005 المقابلة لأخر قيمة للاحتمالات وعليه نقبل فرضية العدم أي سلسلة البواقي مستقرة.

استقرارية سلسلة البواقي دليلا على وجود تكامل مشترك بين السلسلتين، إضافة الى وجود علاقة توازنية طويلة الاجل.

3. تقدير نموذج تصحيح الخطأ

نموذج تصحيح الخطأ نقدره لاختبار وجود علاقة توازنية قصيرة الاجل وعند تقديرنا لهذا النموذج تحصلنا على النتائج التالية:

الشكل (9.2): نتائج النموذج الخطي بين DGDP و DNDBE و الحد العشوائي.

Dependent Variable: DGDP
Method: Least Squares
Date: 05/11/22 Time: 09:17
Sample (adjusted): 1991 2020
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-1.72E+09	3.45E+09	-0.499141	0.6217
DNDBE	-0.027438	0.010200	-2.689919	0.0121
E(-1)	-0.195102	0.160031	-1.219154	0.2333

R-squared	0.214378	Mean dependent var	2.77E+09
Adjusted R-squared	0.156184	S.D. dependent var	1.78E+10
S.E. of regression	1.64E+10	Akaike info criterion	49.96877
Sum squared resid	7.23E+21	Schwarz criterion	50.10889
Log likelihood	-746.5315	Hannan-Quinn criter.	50.01359
F-statistic	3.683832	Durbin-Watson stat	1.711039
Prob(F-statistic)	0.038493		

المصدر : مستخرج من برنامج Eviews9

نلاحظ من الجدول أعلاه ان معامل e_{i-1} سالب وهذا يدل على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، لكن عدم معنوية هذا المعامل دليل على عدم وجود علاقة توازنية قصيرة الأجل.

3-1 اختبار النموذج:

من الجدول أعلاه نلاحظ أن prob لمقدرة DNDBE أقل من α (prob< 0.05) وعليها المقدرة ذات دلالة إحصائية.

أيضا (Prob |F) <| α) وعليه النموذج جيد ،و R^2=21% تعني القوة التفسيرية للنموذج متوسطة .

3-2 اختبارات حول الحد العشوائي:

- **اختبار DW** : لاختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء من الدرجة الاولى.

$$\begin{cases} H_0: \hat{\rho} = 0 \\ H_1: \hat{\rho} \neq 0 \end{cases} \sim DW$$

نلاحظ ان :

$\widehat{DW} = 1.71$ وعليه تقع في منطقة قبول H_0 اذا لا يوجد ارتباط ذاتي بين الاخطاء من الدرجة الاولى.

- **اختبار B–G** : لاختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء من الدرجة الثالثة.

$$\begin{cases} H_0: \hat{\rho}_1 = \hat{\rho}_2 = 0 \\ H_1: \hat{\rho}_1 \neq \hat{\rho}_2 \neq 0 \end{cases} \sim F_{(2,25)}^{0.05} \text{ و } X_2^2$$

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.088536	Prob. F(2,25)	0.9156
Obs*R-squared	0.210991	Prob. Chi-Square(2)	0.8999

نلاحظ ان :

$prob$=0.915.>α في توزيع فيشر و عليه نقبل H_0 اذا لا يوجد ارتباط ذاتي بين الاخطاء من الدرجة الثانية. وهذا أيضا يتحقق مع توزيع كاي تربيع.

- **اختبار ARCH–LM** : لاختبار تجانس التباين.

$$\begin{matrix} H_0: V_1 = V_2 = V_3 = \cdots \ldots = V(\varepsilon) \\ H_1: V_1 \neq V_2 \neq V_3 \neq \cdots \ldots \neq V(\varepsilon) \end{matrix} \sim F_{(2,25)}^{0.05} \text{ و } X_2^2$$

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.351431	Prob. F(2,25)	0.7071
Obs*R-squared	0.765679	Prob. Chi-Square(2)	0.6819

نلاحظ ان :

$prob$=0.707.>α في توزيع فيشروعليه نقبل H_0 اذا لا يوجد اختلاف في التباين. وهذا أيضا يتحقق مع توزيع كاي تربيع.

- **اختبار J–B لاختبار الطبيعية:**

$$\begin{matrix} H_0: \varepsilon_i \text{ توزيع يتبع طبيعي} \\ H_1: \varepsilon_i \text{ توزيع لا يتبع طبيعي} \end{matrix} \sim J-B$$

Series: Residuals	
Sample 1991 2020	
Observations 30	
Mean	-7.63e-07
Median	3.36e+09
Maximum	2.77e+10
Minimum	-3.93e+10
Std. Dev.	1.58e+10
Skewness	-0.907558
Kurtosis	3.719281
Jarque-Bera	4.765016
Probability	0.092319

نلاحظ ان :

$prob$=0.092.>α وعليه نقبل H_0 اذا الحد العشوائي يتبع التوزيع الطبيعي.

المطلب الثاني : تحليل النتائج

لقد حاولنا من خلال هذه الدراسة تحديد العلاقة بين عجز الموازنة العامة والنمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (1990،2020) من خلال تحديد النمو الاقتصادي بالناتج الإجمالي المحلي ، بعد استخدام اختبارات الاستقرارية وإزالة عدم الاستقرارية ، اختبار التكامل المشترك على متغيرات الدراسة للوصول إلى النموذج الأفضل ،

الفرع الأول: تحليل نتائج الإستقرارية

عدم استقرارية المتغيرين ناتج عن التذبذب في تغير قيمهما ووجود اتجاه عام في السلسلتين حيث سلسلة الناتج الإجمالي المحلي في تزايد مستمر دليل على وجود اتجاه عام متنامي و عدم ثبات التباين، أما سلسلة العجز الموازنة في تناقص مستمر دليل على وجود اتجاه عام متناقص.

الفرع الثاني : تحليل اختبار التكامل المشترك

- من العلاقة التوازنية طويلة الأجل، نستنتج وجود علاقة قوية و عكسية بين الناتج الإجمالي المحلي GDPو عجز الموازنة NDBE، العلاقة العكسية واضحة من إشارة معامل NDBE (0.028-) و R^2=87% دليل على وجود علاقة قوية بين المتغيريين.

- استقرارية سلسلة البواقي لهذا النموذج دليل على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل.
- من نموذج تصحيح الخطأ ECM نستنتج وجود علاقة طويلة الأجل و ذلك من خلال إشارة مقدرة e_{i-1} سالبة (0 .195-) و عدم وجود علاقة توازنية قصيرة الأجل من خلال عدم معنوية هذه المقدرة (prob= 0.23)

المتغيرة DNDBE لها علاقة عكسية مع DGDP لان مقدرتها لها إشارة سالبة (0.027-) ، معامل e_{i-1} يساوي إلى (0.027-) يشير إلى نسبة تصحيح الاختلالات.

- النموذج ECM اجتاز جميع الاختبارات حول الحد العشوائي و هذا دليل على أن طريقة التقدير (OLS) صحيحة و النموذج يصلح لعملية التقدير.

خلاصة الفصل :

تناولنا في هذا الفصل الدراسة القياسية لأثر عجز الموازنة العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2020) و ذلك باستعمال الطرق الاحصائية و نماذج الاقتصاد القياسي ،حيث تعرفنا على متغيري الدراسة من الجانب النظري، وضحنا مفهوم التكامل المشترك، و قدرنا معالم النموذج المختار.

وبعد اجراء اختبارات الاستقرارية ، تبين لنا وجود تكامل مشترك بين متغيري الدراسة الأمر الذي ألزمنا بإجراء اختبار التكامل المشترك بين المتغيرين، وتوصلنا الى وجود علاقة توازنية طويلة الاجل، وهذا ما تأكد بعد تقدير نموذج ECM ،حيث لاحظنا وجود أثر سالب و معنوي على المدى البعيد لعجز الموازنة على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة المدروسة، و اشارة سالبة لمعامل e_{i-1} ، وعدم معنوية هذا الأخير تعني عدم وجود علاقة قصيرة لأجل بينهما.

خاتمـــــة

تعتبر مشكلة عجز الموازنة العامة من ابرز المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها معظم الدول العالم المتقدمة منها و النامية التي مرادها تفاقم النفقات العامة للدولة عن إيراداتها و هذا ما أدى بعض الباحثين لخوض في معرفة أسباب هذه المشكلة و إيجاد طرق لمعالجته فمن هذا المنطلق تناولنا في هذه الدراسة قياس علاقة عجز الموازنة على النمو الاقتصادي خلال الفترة (1990-2020) في الجزائر التي عرفت ارتفاعا في عجز الموازنة في الأونة الأخيرة و ذلك باعتمادها عوائد المحروقات باعتبارها مصب الرئيسي للتمويل عجز الموازنة بصفة خاصة، من أجل الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي بصفة عامة.

قمنا بتقسيم هذه الدراسة الى فصلين، تناول الفصل الأول منها المفاهيم النظرية لعجر الموازنة العامة و النمو الاقتصادي ثم تطرقنا الى الدراسات و الأبحاث السابقة التي تناولت الموضوع محل الدراسة.

الفصل الثاني من الدراسة كتطبيق للجانب النظري على مدى تأثير عجز الموازنة على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)، و لقياس العلاقة بينهما قمنا بإستخدام تقنيات قياسية حديثة تتمثل في تحليل التكامل المشترك، ونموذج تصحيح الخطأ (ECM)، من خلال الدراسة التطبيقية للموضوع حاولنا معالجة الإشكالية الرئيسية وبعد وضع مجموعة من الفرضيات كانت النتائج كما يلي:

أولا: نتائج البحث وإختبار الفرضيات

- من خلال الجانب النظري تم تأكيد الفرضية الأولى (الارتفاع في حجم النفقات العامة و الانخفاض في حجم الإيرادات العامة من أسباب حدوث عجز الموازني) و هذا من المطلب الأول في المبحث الأول.
- من خلال تقدير نموذج العلاقة التوازنية طويلة الآجل وجد أن معامل NDBE ذو دلالة إحصائية،و هذا ما يثبت الفرضية الثانية.
- من خلال خلال نموذج تصحيح الخطأ ECM الحد العشوائي معامل سالب و غير معنوي دلالة على وجود علاقة طويلة الأجل و ليست قصيرة الأجل وهذا ما يثبت الفرضية الثالثة.
- من خلال نموذج تصحيح الخطأ ECM التي تأكد أن هناك علاقة قوية عكسية بين الناتج الإجمالي المحلي GDP و عجز الموازنة NDBE و هذا ما ينفي الفرضية الرابعة.

كما أوضحت الدراسة وجود علاقة عكسية بين عجز الموازنة والناتج الاجمالي المحلي باعتباره مؤشر للنمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة في الجزائر وأن عجز الموازنة تؤثر في المدى البعيد على النمو الاقتصادي .

ثانيا: التوصيات

بناء على ما تقدم من نتائج، يمكن إعطاء بعض التوصيات التي نرى ضرورة العمل بها مستقبلا ، وذلك على النحو التالي:

- ضرورة العمل على ترشيد الانفاق الحكومي نحو القطاعات المنتجة لأنها تلعب دورا هاما في التنمية الاقتصادية.
- التنويع في موارد الميزانية(عدم الاعتماد على مورد واحد ألا و هو قطاع المحروقات).
- ترشيد الانفاق الحكومي يقصد بها كفاءة الانفاق عن طريق تحسين إدارة المشاريع الحكومية وتنمية الانفاق الاستثماري من جهة، هذا بدوره يساهم في انتعاش الاقتصاد الوطني.
- ترشيد النفقات العامة وتمويل المشروعات الاستثمارية لدعم النمو الاقتصادي.

- تفعيل الإيرادات الضريبية وذلك من خلال إعادة هيكلة النظام الضريبي والنظر في الإعفاءات الضريبية خاصة في الدول المصدرة للنفط.
- ضرورة إيجاد بدائل للتمويل الغير تقليدي خاصة الإصدار النقدي لما له من اثار سلبية على اقتصاد الدولة.
- ضرورة تشجيع الاستثمار في القطاعات الاقتصادية المنتجة، والتي تساهم في رفع معدلات النمو خارج قطاع المحروقات.

ثالثا: أفاق الدراسة

لا يزال البحث في هذا المجال واسعا، إذ يمكن الخوض في مواضيع كثيرة تصلح أن تزيح الكثير من الغموض، من بين هذه المواضيع ما يلي :

- دراسة قياس أثر عجز الموازنة العامة على النمو الاقتصادي بالإعتماد على متغيرات أخرى غير الناتج الاجمالي المحلي.
- قياس اثر عجز الموازنة العامة على المتغيرات الاقتصادية الكلية باستخدام الأساليب القياسية أخرى.
- قياس اثر عجز الموازنة العامة على المتغيرات الاقتصادية خلال فترة جائحة كورونا من خلال مقارنة مجموعة من الدول العربية.

قائمة المصادر و المراجع

المراجع باللغة العربية

الكتب :

1. خالد احمد فرحان المشهداني، رائد عبد الخالق عبد الله العبيدي، **مبادئ الاقتصاد**، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الاردن ، 2013.
2. ضياء الدين صبرى عبد الحافظ، رشيد حفصي، **اليات سد عجز الموازنة العامة دراسة فقهية اقتصادية مقارنة** ،الطبعة الأولى ، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية ، 2017.
3. عبد الغفور إبراهيم احمد، **مبادئ الاقتصاد والمالية العامة**، الطبعة الأولى، دار زهوان للنشر والتوزيع، عمان ،الأردن،2012.
4. عيسى خليفي ،**هيكل الموازنة العامة للدولة** ، الطبعة الأولى ندار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن ، 2011.
5. مجدي عبد الفتاح سليمان ،**عمر بن الخطاب والمشكلات الاقتصادية المعاصرة**، دار غريب للطباعة للنشر والتوزيع ،القاهرة ،2003.
6. محمد ساحل، **أسس الموازنة العامة للدولة** ، الطبعة الأولى ، مركز الكتاب الاكاديمي ، عمان ، الأردن ، 2020.
7. محمد شيخي، طـرق الاقتصـاد القياسـي محاضـرات وتطبيقـات،الطبعـة الأولى، دار الحامـد للنشر والتوزيع ، الجزائر، 2011.
8. محمود علي الشرقاوي ، **النمو الاقتصادي وتحديات الواقع** ، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن ، 2015.

الأطروحات والمذكرات الجامعية

أطروحات الدكتوراه

1. أحمد ضيف ، **اثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989–2012)**، اطروحة دكتوراة ، *جامعة الجزائر3، الجزائر*، 2015

2. حميدة أوكيل ، **دور الموارد المالية العمومية في تحقيق التنمية الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2016

مذكرات ماجستير

1. أمال معط الله ، **اثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر (1970–2012)**، كلية العلوم الاقتصادية، مذكرة ماجستير، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2015
2. **خليل النمروطي ،أثر عجز الموازنة على نمو الاقتصاد الفلسطيني (1996–2013)**، مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، غزة، 2014،

3. عاهد نبيل عناية، **اثر عجز الموازنة على نمو الاقتصاد الفلسطيني(2013-1996)**، مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاديات التنمية، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2014

4. فتيحة بنابي، **السياسة النقدية والنمو الاقتصادي دراسة نظرية، علوم اقتصادية**، مذكرة ماجستير، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر،2009.

5. كوثر ابراهيم علي، **العلاقة بين عجز الموازنة العامة وعجز الحساب الجاري في سورية**، مذكرة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، 2016.

المجلات

1. أحمد ضيف، ميلود وعيل، **علاقة عجز الميزان التجاري بعجز الموازنة العامة في الجزائر) اختبار فرضية العجز التوأم) دراسة قياسية للفترة (1990-2017)**، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، الجلد 23، العدد 02،جامعة البويرة، الجزائر،2020.

2. إسلام محمد البنا المعنونة بـ " **أثر عجز الموازنة العامة للدولة على النمو الاقتصادي في مصر**"،مجلة العلمية للبحوث التجارية، العدد الثالث، يوليو 2020.

3. امحمد بن البار ، **قياس أثر عجز الموازنة العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2017**، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد09، العدد 16 مكرر، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، جانفي 2019.

4. جمال محمود عطية عبيد، شيماء وهبة، ناهد طه محمد حشيش، **عجز الموازنة والأداء الاقتصادي**، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، المجلد 34، العدد04.

5. حكيمة حليمي، نوال باهي ، **عجز الموازنة العامة في الجزائر وخيارات التمويل بعد الازمة البترولية للفترة 2001-2017**، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، العدد 04، جامعة حمة لخضر، الوادي، الجزائر، 2018.

6. خليل احمد النمروطي، سمير خالد صافي، عاهد نبيل عناية، **أُثر عجز الموازنة على نمو الاقتصاد الفلسطيني (1996-2013)**، المجلد 24، العدد 2، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والتجارية، غزة، فلسطين، 2016.

7. سالم عبد الحسين سالم، **عجز الموازنة العامة ورؤى وسياسات معالجته مع إشارة للعراق للمدة 2003-2012**، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 18، العدد 28، جامعة بغداد، العراق،2012.

8. عبد الحق بن تفات، محمد ساحل، محمد إليفي، **أثر عجز الموازنة على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2009-2016**، حوليات جامعة الجزائر، العدد 32، الجزء الرابع، 2018.

9. فضيلة صيفور ، رابح بلعباس ،" **أثر عجز الموازنة على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة قياسية باستخدام نموذج ECM خلال الفترة 1965-2016**"، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد السادس، العدد 1، أفريل 2020.

10. فضيلة ملواح، علي مكيد، **محددات النمو الاقتصادي في الجزائر (1990-2018)** ،مخبر الاقتصاد الكلي والمالية الدولية، جامعة المدية، الجزائر، 2020.

11. لحسن دردوري، **عجز الموازنة العامة للدولة وعلاجه في الاقتصاد الوضعي**، أبحاث اقتصادية ادارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، العدد 4،ديسمبر 2013.

12. منال جابر مرسي محمد، **العلاقة التبادلية بين عجز الموازنة العامة المصرية ومعدل التضخم**، كلية التجارة، جامعة سوهاج، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، 2021.

13. ناصر بوجلال، كمال ديب ، **التسيير الكمي كآلية لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة حالة الجزائر**، ،مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد12، العدد 01 ، تيبازة، الجزائر، 2019.

14. نداء محمد الصوص، ربى رشيد عبد الرحمن الجلبي، **العجز المالي واثره على الاقتصاد الأردني**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، العدد 29، 2012.

15. نزار كاضم صباح، اريج عبد الزهرة تايه، **قياس اثر مكونات الموازنة العامة في النمو الاقتصادي لحالة مصر باستخدام متجه تصحيح الخطا (VECM) للمدة2016-1985** ، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية.

16. نسرين كزيز ، حميدة مختار، **ترشيد الانفاق الحكومي ودوره في علاج عجز الموازنة العامة للدولة (دراسة حالة الجزائر 2007-2017)**، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، ديسمبر 2018.

الملتقيات

1. أنيسة عثماني ، لامية بوحصان ، **دراسة قياسية لأثر العجز الموازني على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2017**، مخبر تقييم أسواق رؤوس الأموال الجزائرية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف.
2. طارق هزرشي ، الأمين لباز ، **مداخلة بعنوان دراسة مقارنة لتمويل عجز الموازنة العامة بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي** ، ملتقى دولي، يومي 23-24 فيفري 2011.

المراجع باللغة الأجنبية

الكتب :

1. Pierre Robert , **Croissance et crise (Analyse économique et historique)** , chapitre 1 :La croissance ,présentation d'un processus complexe, pearson , France ,2010,

المذكرات

.

المقالات

4. Hemera Nayab, "**The Relationship Between Budget And Economic Growth of Pakistana** ", Developing Country Studies , Vol 5, No 11 ,Institute of Management Peshawar, Pakistan, 2015.

5. Oltjana Zoto, Madalena Merisha Msc " **International Journal Of Engineering Sciences & Research Technology** ",International Journal of Engineering Sciences &Research Technology, September 2016.

6. Abdullah, Abul Kalam Azad, Salina Siddiqua , "**Budget deficit and growth: In search of ceiling for Bangladesh**" , Peer-reviewed and Open accecc journal, Vol 14,Issue 4, 2018 University of Dhaka, Bangladesh,

الملاحق

النموذج الأول

Null Hypothesis: GDP has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.871283	0.7833
Test critical values:	1% level	-3.670170	
	5% level	-2.963972	
	10% level	-2.621007	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(GDP)
Method: Least Squares
Date: 05/11/22 Time: 08:15
Sample (adjusted): 1991 2020
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDP(-1)	-0.046252	0.053085	-0.871283	0.3910
C	7.86E+09	6.69E+09	1.174518	0.2501

R-squared	0.026396	Mean dependent var	2.77E+09
Adjusted R-squared	-0.008375	S.D. dependent var	1.78E+10
S.E. of regression	1.79E+10	Akaike info criterion	50.11663
Sum squared resid	8.96E+21	Schwarz criterion	50.21004
Log likelihood	-749.7494	Hannan-Quinn criter.	50.14651
F-statistic	0.759134	Durbin-Watson stat	1.684416
Prob(F-statistic)	0.391009		

النموذج الثاني

Null Hypothesis: GDP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.409881	0.8372
Test critical values:	1% level	-4.296729	
	5% level	-3.568379	
	10% level	-3.218382	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(GDP)
Method: Least Squares
Date: 05/11/22 Time: 08:14
Sample (adjusted): 1991 2020
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDP(-1)	-0.167528	0.118824	-1.409881	0.1700
C	6.29E+09	6.80E+09	0.925965	0.3627
@TREND("1990")	9.62E+08	8.44E+08	1.139315	0.2646

R-squared	0.071056	Mean dependent var	2.77E+09
Adjusted R-squared	0.002245	S.D. dependent var	1.78E+10
S.E. of regression	1.78E+10	Akaike info criterion	50.13634
Sum squared resid	8.55E+21	Schwarz criterion	50.27646
Log likelihood	-749.0451	Hannan-Quinn criter.	50.18116
F-statistic	1.032626	Durbin-Watson stat	1.575035
Prob(F-statistic)	0.369709		

النموذج الثالث

Null Hypothesis: GDP has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		0.313489	0.7697
Test critical values:	1% level	-2.644302	
	5% level	-1.952473	
	10% level	-1.610211	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(GDP)
Method: Least Squares
Date: 05/11/22 Time: 08:16
Sample (adjusted): 1991 2020
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDP(-1)	0.008172	0.026069	0.313489	0.7562

R-squared	-0.021571	Mean dependent var	2.77E+09
Adjusted R-squared	-0.021571	S.D. dependent var	1.78E+10
S.E. of regression	1.80E+10	Akaike info criterion	50.09805
Sum squared resid	9.40E+21	Schwarz criterion	50.14476
Log likelihood	-750.4708	Hannan-Quinn criter.	50.11300
Durbin-Watson stat	1.692403		

الملحق (2.2) : إختبارات ADF لسلسلة GDP المعدلة

النموذج الأول

Null Hypothesis: D(GDP) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.647699	0.0009
Test critical values:	1% level	-3.679322	
	5% level	-2.967767	
	10% level	-2.622989	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(GDP,2)
Method: Least Squares
Date: 05/11/22 Time: 08:22
Sample (adjusted): 1992 2020
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDP(-1))	-0.916716	0.197241	-4.647699	0.0001
C	3.12E+09	3.43E+09	0.909280	0.3712

R-squared	0.444457	Mean dependent var	-3.33E+08
Adjusted R-squared	0.423881	S.D. dependent var	2.37E+10
S.E. of regression	1.80E+10	Akaike info criterion	50.13339
Sum squared resid	8.76E+21	Schwarz criterion	50.22769
Log likelihood	-724.9341	Hannan-Quinn criter.	50.16292
F-statistic	21.60111	Durbin-Watson stat	1.889188
Prob(F-statistic)	0.000079		

النموذج الثاني

Null Hypothesis: D(GDP) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.561808	0.0056
Test critical values:	1% level	-4.309824	
	5% level	-3.574244	
	10% level	-3.221728	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(GDP,2)
Method: Least Squares
Date: 05/11/22 Time: 08:19
Sample (adjusted): 1992 2020
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDP(-1))	-0.910457	0.199582	-4.561808	0.0001
C	7.34E+09	7.31E+09	1.004071	0.3246
@TREND("1990")	-2.65E+08	4.05E+08	-0.656156	0.5175

R-squared	0.453507	Mean dependent var	-3.33E+08
Adjusted R-squared	0.411469	S.D. dependent var	2.37E+10
S.E. of regression	1.82E+10	Akaike info criterion	50.18593
Sum squared resid	8.62E+21	Schwarz criterion	50.32738
Log likelihood	-724.6960	Hannan-Quinn criter.	50.23023
F-statistic	10.78803	Durbin-Watson stat	1.929693
Prob(F-statistic)	0.000388		

النموذج الثالث

Null Hypothesis: D(GDP) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.573140	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.647120	
	5% level	-1.952910	
	10% level	-1.610011	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(GDP,2)
Method: Least Squares
Date: 05/11/22 Time: 08:23
Sample (adjusted): 1992 2020
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDP(-1))	-0.877877	0.191964	-4.573140	0.0001

R-squared	0.427445	Mean dependent var	-3.33E+08
Adjusted R-squared	0.427445	S.D. dependent var	2.37E+10
S.E. of regression	1.80E+10	Akaike info criterion	50.09459
Sum squared resid	9.03E+21	Schwarz criterion	50.14173
Log likelihood	-725.3715	Hannan-Quinn criter.	50.10935
Durbin-Watson stat	1.899168		

الملحق (3.2) : إختبارات FP لسلسلة GDP الاصلية

النموذج الأول

Null Hypothesis: GDP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.574337	0.7792
Test critical values:	1% level	-4.296729	
	5% level	-3.568379	
	10% level	-3.218382	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	2.85E+20
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	3.35E+20

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(GDP)
Method: Least Squares
Date: 05/11/22 Time: 08:26
Sample (adjusted): 1991 2020
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDP(-1)	-0.167528	0.118824	-1.409881	0.1700
C	6.29E+09	6.80E+09	0.925965	0.3627
@TREND("1990")	9.62E+08	8.44E+08	1.139315	0.2646

R-squared	0.071056	Mean dependent var	2.77E+09
Adjusted R-squared	0.002245	S.D. dependent var	1.78E+10
S.E. of regression	1.78E+10	Akaike info criterion	50.13634
Sum squared resid	8.55E+21	Schwarz criterion	50.27646
Log likelihood	-749.0451	Hannan-Quinn criter.	50.18116
F-statistic	1.032626	Durbin-Watson stat	1.575035
Prob(F-statistic)	0.369709		

النموذج الثاني

Null Hypothesis: GDP has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-0.900995	0.7739
Test critical values:	1% level	-3.670170	
	5% level	-2.963972	
	10% level	-2.621007	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	2.99E+20
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	3.26E+20

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(GDP)
Method: Least Squares
Date: 05/11/22 Time: 08:29
Sample (adjusted): 1991 2020
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDP(-1)	-0.046252	0.053085	-0.871283	0.3910
C	7.86E+09	6.69E+09	1.174518	0.2501

R-squared	0.026396	Mean dependent var	2.77E+09
Adjusted R-squared	-0.008375	S.D. dependent var	1.78E+10
S.E. of regression	1.79E+10	Akaike info criterion	50.11663
Sum squared resid	8.96E+21	Schwarz criterion	50.21004
Log likelihood	-749.7494	Hannan-Quinn criter.	50.14651
F-statistic	0.759134	Durbin-Watson stat	1.684416
Prob(F-statistic)	0.391009		

النموذج الثالث

Null Hypothesis: GDP has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		0.262834	0.7556
Test critical values:	1% level	-2.644302	
	5% level	-1.952473	
	10% level	-1.610211	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	3.13E+20
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	3.44E+20

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(GDP)
Method: Least Squares
Date: 05/11/22 Time: 08:30
Sample (adjusted): 1991 2020
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDP(-1)	0.008172	0.026069	0.313489	0.7562

R-squared	-0.021571	Mean dependent var	2.77E+09
Adjusted R-squared	-0.021571	S.D. dependent var	1.78E+10
S.E. of regression	1.80E+10	Akaike info criterion	50.09805
Sum squared resid	9.40E+21	Schwarz criterion	50.14476
Log likelihood	-750.4708	Hannan-Quinn criter.	50.11300
Durbin-Watson stat	1.692403		

الملحق (4.2) : إختبارات FP لسلسلة GDP المعدلة

النموذج الأول

Null Hypothesis: D(GDP) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.561072	0.0056
Test critical values:	1% level	-4.309824	
	5% level	-3.574244	
	10% level	-3.221728	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	2.97E+20
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	2.97E+20

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(GDP,2)
Method: Least Squares
Date: 05/11/22 Time: 08:31
Sample (adjusted): 1992 2020
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDP(-1))	-0.910457	0.199582	-4.561808	0.0001
C	7.34E+09	7.31E+09	1.004071	0.3246
@TREND("1990")	-2.65E+08	4.05E+08	-0.656156	0.5175

R-squared	0.453507	Mean dependent var	-3.33E+08
Adjusted R-squared	0.411469	S.D. dependent var	2.37E+10
S.E. of regression	1.82E+10	Akaike info criterion	50.18593
Sum squared resid	8.62E+21	Schwarz criterion	50.32738
Log likelihood	-724.6960	Hannan-Quinn criter.	50.23023
F-statistic	10.78803	Durbin-Watson stat	1.929693
Prob(F-statistic)	0.000388		

النموذج الثاني

Null Hypothesis: D(GDP) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.651302	0.0009
Test critical values:	1% level	-3.679322	
	5% level	-2.967767	
	10% level	-2.622989	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	3.02E+20
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	3.05E+20

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(GDP,2)
Method: Least Squares
Date: 05/11/22 Time: 08:33
Sample (adjusted): 1992 2020
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDP(-1))	-0.916716	0.197241	-4.647699	0.0001
C	3.12E+09	3.43E+09	0.909280	0.3712

R-squared	0.444457	Mean dependent var	-3.33E+08
Adjusted R-squared	0.423881	S.D. dependent var	2.37E+10
S.E. of regression	1.80E+10	Akaike info criterion	50.13339
Sum squared resid	8.76E+21	Schwarz criterion	50.22769
Log likelihood	-724.9341	Hannan-Quinn criter.	50.16292
F-statistic	21.60111	Durbin-Watson stat	1.889188
Prob(F-statistic)	0.000079		

النموذج الثالث

Null Hypothesis: D(GDP) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.561411	0.0001
Test critical values:	1% level	-2.647120	
	5% level	-1.952910	
	10% level	-1.610011	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	3.11E+20
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	3.03E+20

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(GDP,2)
Method: Least Squares
Date: 05/11/22 Time: 08:34
Sample (adjusted): 1992 2020
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDP(-1))	-0.877877	0.191964	-4.573140	0.0001

R-squared	0.427445	Mean dependent var	-3.33E+08
Adjusted R-squared	0.427445	S.D. dependent var	2.37E+10
S.E. of regression	1.80E+10	Akaike info criterion	50.09459
Sum squared resid	9.03E+21	Schwarz criterion	50.14173
Log likelihood	-725.3715	Hannan-Quinn criter.	50.10935
Durbin-Watson stat	1.899168		

الملحق (5.2) : إختبارات ADF لسلسلة NDBE الاصلية

النموذج الأول

Null Hypothesis: NDBE has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		0.290913	0.9738
Test critical values:	1% level	-3.670170	
	5% level	-2.963972	
	10% level	-2.621007	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(NDBE)
Method: Least Squares
Date: 05/11/22 Time: 08:41
Sample (adjusted): 1991 2020
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
NDBE(-1)	0.008921	0.030665	0.290913	0.7733
C	-1.58E+11	8.72E+10	-1.812766	0.0806

R-squared	0.003013	Mean dependent var	-1.77E+11
Adjusted R-squared	-0.032593	S.D. dependent var	3.15E+11
S.E. of regression	3.20E+11	Akaike info criterion	55.88590
Sum squared resid	2.87E+24	Schwarz criterion	55.97931
Log likelihood	-836.2884	Hannan-Quinn criter.	55.91578
F-statistic	0.084630	Durbin-Watson stat	1.861067
Prob(F-statistic)	0.773262		

النموذج الثاني

Null Hypothesis: NDBE has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.100577	0.5247
Test critical values:	1% level	-4.296729	
	5% level	-3.568379	
	10% level	-3.218382	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(NDBE)
Method: Least Squares
Date: 05/11/22 Time: 08:40
Sample (adjusted): 1991 2020
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
NDBE(-1)	-0.206838	0.098467	-2.100577	0.0452
C	1.56E+11	1.59E+11	0.976684	0.3374
@TREND("1990")	-4.96E+10	2.17E+10	-2.289721	0.0301

R-squared	0.165128	Mean dependent var	-1.77E+11
Adjusted R-squared	0.103285	S.D. dependent var	3.15E+11
S.E. of regression	2.98E+11	Akaike info criterion	55.77510
Sum squared resid	2.40E+24	Schwarz criterion	55.91522
Log likelihood	-833.6266	Hannan-Quinn criter.	55.81993
F-statistic	2.670138	Durbin-Watson stat	1.798266
Prob(F-statistic)	0.087472		

النموذج الثالث

Null Hypothesis: NDBE has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		2.352341	0.9942
Test critical values:	1% level	-2.644302	
	5% level	-1.952473	
	10% level	-1.610211	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(NDBE)
Method: Least Squares
Date: 05/11/22 Time: 08:42
Sample (adjusted): 1991 2020
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
NDBE(-1)	0.050193	0.021337	2.352341	0.0257

R-squared	-0.113994	Mean dependent var	-1.77E+11
Adjusted R-squared	-0.113994	S.D. dependent var	3.15E+11
S.E. of regression	3.32E+11	Akaike info criterion	55.93020
Sum squared resid	3.21E+24	Schwarz criterion	55.97691
Log likelihood	-837.9530	Hannan-Quinn criter.	55.94514
Durbin-Watson stat	1.734217		

الملحق (6.2) : إختبارات ADF لسلسلة NDBE المعدلة

النموذج الأول

Null Hypothesis: D(NDBE) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.836682	0.0005
Test critical values:	1% level	-3.679322	
	5% level	-2.967767	
	10% level	-2.622989	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(NDBE,2)
Method: Least Squares
Date: 05/11/22 Time: 08:45
Sample (adjusted): 1992 2020
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(NDBE(-1))	-0.933679	0.193041	-4.836682	0.0000
C	-1.72E+11	6.84E+10	-2.513921	0.0182

R-squared	0.464217	Mean dependent var	-1.46E+10
Adjusted R-squared	0.444373	S.D. dependent var	4.35E+11
S.E. of regression	3.24E+11	Akaike info criterion	55.91172
Sum squared resid	2.83E+24	Schwarz criterion	56.00602
Log likelihood	-808.7200	Hannan-Quinn criter.	55.94125
F-statistic	23.39349	Durbin-Watson stat	1.997829
Prob(F-statistic)	0.000047		

النموذج الثاني

Null Hypothesis: D(NDBE) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.842720	0.0028
Test critical values:	1% level	-4.309824	
	5% level	-3.574244	
	10% level	-3.221728	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(NDBE,2)
Method: Least Squares
Date: 05/11/22 Time: 08:44
Sample (adjusted): 1992 2020
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(NDBE(-1))	-0.951930	0.196569	-4.842720	0.0001
C	-9.23E+10	1.32E+11	-0.698244	0.4912
@TREND("1990")	-5.17E+09	7.32E+09	-0.705765	0.4866

R-squared	0.474288	Mean dependent var	-1.46E+10
Adjusted R-squared	0.433849	S.D. dependent var	4.35E+11
S.E. of regression	3.27E+11	Akaike info criterion	55.96171
Sum squared resid	2.78E+24	Schwarz criterion	56.10315
Log likelihood	-808.4448	Hannan-Quinn criter.	56.00601
F-statistic	11.72837	Durbin-Watson stat	1.996950
Prob(F-statistic)	0.000234		

النموذج الثالث

Null Hypothesis: D(NDBE) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.794329	0.0005
Test critical values:	1% level	-2.647120	
	5% level	-1.952910	
	10% level	-1.610011	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(NDBE,2)
Method: Least Squares
Date: 05/11/22 Time: 08:46
Sample (adjusted): 1992 2020
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(NDBE(-1))	-0.702800	0.185224	-3.794329	0.0007

R-squared	0.338808	Mean dependent var	-1.46E+10
Adjusted R-squared	0.338808	S.D. dependent var	4.35E+11
S.E. of regression	3.53E+11	Akaike info criterion	56.05307
Sum squared resid	3.50E+24	Schwarz criterion	56.10022
Log likelihood	-811.7695	Hannan-Quinn criter.	56.06784
Durbin-Watson stat	2.082786		

الملحق (7.2) : إختبارات FP لسلسلة NDBE الاصلية

النموذج الأول

Null Hypothesis: NDBE has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-2.220231	0.4620
Test critical values:	1% level	-4.296729	
	5% level	-3.568379	
	10% level	-3.218382	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	8.01E+22
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	1.06E+23

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(NDBE)
Method: Least Squares
Date: 05/11/22 Time: 08:48
Sample (adjusted): 1991 2020
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
NDBE(-1)	-0.206838	0.098467	-2.100577	0.0452
C	1.56E+11	1.59E+11	0.976684	0.3374
@TREND("1990")	-4.96E+10	2.17E+10	-2.289721	0.0301

R-squared	0.165128	Mean dependent var	-1.77E+11
Adjusted R-squared	0.103285	S.D. dependent var	3.15E+11
S.E. of regression	2.98E+11	Akaike info criterion	55.77510
Sum squared resid	2.40E+24	Schwarz criterion	55.91522
Log likelihood	-833.6266	Hannan-Quinn criter.	55.81993
F-statistic	2.670138	Durbin-Watson stat	1.798266
Prob(F-statistic)	0.087472		

النموذج الثاني

Null Hypothesis: NDBE has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		0.154911	0.9647
Test critical values:	1% level	-3.670170	
	5% level	-2.963972	
	10% level	-2.621007	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	9.56E+22
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	1.21E+23

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(NDBE)
Method: Least Squares
Date: 05/11/22 Time: 08:49
Sample (adjusted): 1991 2020
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
NDBE(-1)	0.008921	0.030665	0.290913	0.7733
C	-1.58E+11	8.72E+10	-1.812766	0.0806

R-squared	0.003013	Mean dependent var	-1.77E+11
Adjusted R-squared	-0.032593	S.D. dependent var	3.15E+11
S.E. of regression	3.20E+11	Akaike info criterion	55.88590
Sum squared resid	2.87E+24	Schwarz criterion	55.97931
Log likelihood	-836.2884	Hannan-Quinn criter.	55.91578
F-statistic	0.084630	Durbin-Watson stat	1.861067
Prob(F-statistic)	0.773262		

النموذج الثالث

Null Hypothesis: NDBE has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		1.704121	0.9759
Test critical values:	1% level	-2.644302	
	5% level	-1.952473	
	10% level	-1.610211	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	1.07E+23
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	1.72E+23

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(NDBE)
Method: Least Squares
Date: 05/11/22 Time: 08:50
Sample (adjusted): 1991 2020
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
NDBE(-1)	0.050193	0.021337	2.352341	0.0257

R-squared	-0.113994	Mean dependent var	-1.77E+11
Adjusted R-squared	-0.113994	S.D. dependent var	3.15E+11
S.E. of regression	3.32E+11	Akaike info criterion	55.93020
Sum squared resid	3.21E+24	Schwarz criterion	55.97691
Log likelihood	-837.9530	Hannan-Quinn criter.	55.94514
Durbin-Watson stat	1.734217		

الملحق (8.2) : إختبارات FP لسلسلة NDBE المعدلة

النموذج الأول

Null Hypothesis: D(NDBE) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.888488	0.0025
Test critical values:	1% level	-4.309824	
	5% level	-3.574244	
	10% level	-3.221728	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	9.58E+22
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	1.09E+23

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(NDBE,2)
Method: Least Squares
Date: 05/11/22 Time: 08:51
Sample (adjusted): 1992 2020
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(NDBE(-1))	-0.951930	0.196569	-4.842720	0.0001
C	-9.23E+10	1.32E+11	-0.698244	0.4912
@TREND("1990")	-5.17E+09	7.32E+09	-0.705765	0.4866

R-squared	0.474288	Mean dependent var	-1.46E+10
Adjusted R-squared	0.433849	S.D. dependent var	4.35E+11
S.E. of regression	3.27E+11	Akaike info criterion	55.96171
Sum squared resid	2.78E+24	Schwarz criterion	56.10315
Log likelihood	-808.4448	Hannan-Quinn criter.	56.00601
F-statistic	11.72837	Durbin-Watson stat	1.996950
Prob(F-statistic)	0.000234		

النموذج الثاني

Null Hypothesis: D(NDBE) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.880214	0.0005
Test critical values:	1% level	-3.679322	
	5% level	-2.967767	
	10% level	-2.622989	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	9.77E+22
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	1.10E+23

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(NDBE,2)
Method: Least Squares
Date: 05/11/22 Time: 08:52
Sample (adjusted): 1992 2020
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(NDBE(-1))	-0.933679	0.193041	-4.836682	0.0000
C	-1.72E+11	6.84E+10	-2.513921	0.0182

R-squared	0.464217	Mean dependent var	-1.46E+10
Adjusted R-squared	0.444373	S.D. dependent var	4.35E+11
S.E. of regression	3.24E+11	Akaike info criterion	55.91172
Sum squared resid	2.83E+24	Schwarz criterion	56.00602
Log likelihood	-808.7200	Hannan-Quinn criter.	55.94125
F-statistic	23.39349	Durbin-Watson stat	1.997829
Prob(F-statistic)	0.000047		

النموذج الثالث

Null Hypothesis: D(NDBE) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.052755	0.0002
Test critical values:	1% level	-2.647120	
	5% level	-1.952910	
	10% level	-1.610011	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	1.21E+23
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	1.61E+23

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(NDBE,2)
Method: Least Squares
Date: 05/11/22 Time: 08:52
Sample (adjusted): 1992 2020
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(NDBE(-1))	-0.702800	0.185224	-3.794329	0.0007

R-squared	0.338808	Mean dependent var	-1.46E+10
Adjusted R-squared	0.338808	S.D. dependent var	4.35E+11
S.E. of regression	3.53E+11	Akaike info criterion	56.05307
Sum squared resid	3.50E+24	Schwarz criterion	56.10022
Log likelihood	-811.7695	Hannan-Quinn criter.	56.06784
Durbin-Watson stat	2.082786		

الملحق رقم (9.2) : نتائج الاختبارات حول الحد العشوائي

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.351431	Prob. F(2,25)	0.7071
Obs*R-squared	0.765679	Prob. Chi-Square(2)	0.6819

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 05/30/22 Time: 08:59
Sample (adjusted): 1993 2020
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	2.99E+20	1.06E+20	2.827866	0.0091
RESID^2(-1)	-0.021073	0.247163	-0.085259	0.9327
RESID^2(-2)	-0.205734	0.248437	-0.828114	0.4154

R-squared	0.027346	Mean dependent var	2.53E+20
Adjusted R-squared	-0.050467	S.D. dependent var	4.16E+20
S.E. of regression	4.26E+20	Akaike info criterion	97.94147
Sum squared resid	4.54E+42	Schwarz criterion	98.08420
Log likelihood	-1368.181	Hannan-Quinn criter.	97.98510
F-statistic	0.351431	Durbin-Watson stat	1.633344
Prob(F-statistic)	0.707101		

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.088536	Prob. F(2,25)	0.9156
Obs*R-squared	0.210991	Prob. Chi-Square(2)	0.8999

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: Least Squares
Date: 05/30/22 Time: 08:56
Sample: 1991 2020
Included observations: 30
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-1.98E+08	3.62E+09	-0.054849	0.9567
DNDBE	-0.000339	0.010692	-0.031667	0.9750
E(-1)	-0.081303	0.255921	-0.317689	0.7534
RESID(-1)	0.106162	0.314146	0.337938	0.7382
RESID(-2)	0.104813	0.285251	0.367441	0.7164

R-squared	0.007033	Mean dependent var	-7.63E-07
Adjusted R-squared	-0.151842	S.D. dependent var	1.58E+10
S.E. of regression	1.69E+10	Akaike info criterion	50.09504
Sum squared resid	7.18E+21	Schwarz criterion	50.32857
Log likelihood	-746.4256	Hannan-Quinn criter.	50.16975
F-statistic	0.044268	Durbin-Watson stat	1.750934
Prob(F-statistic)	0.996045		

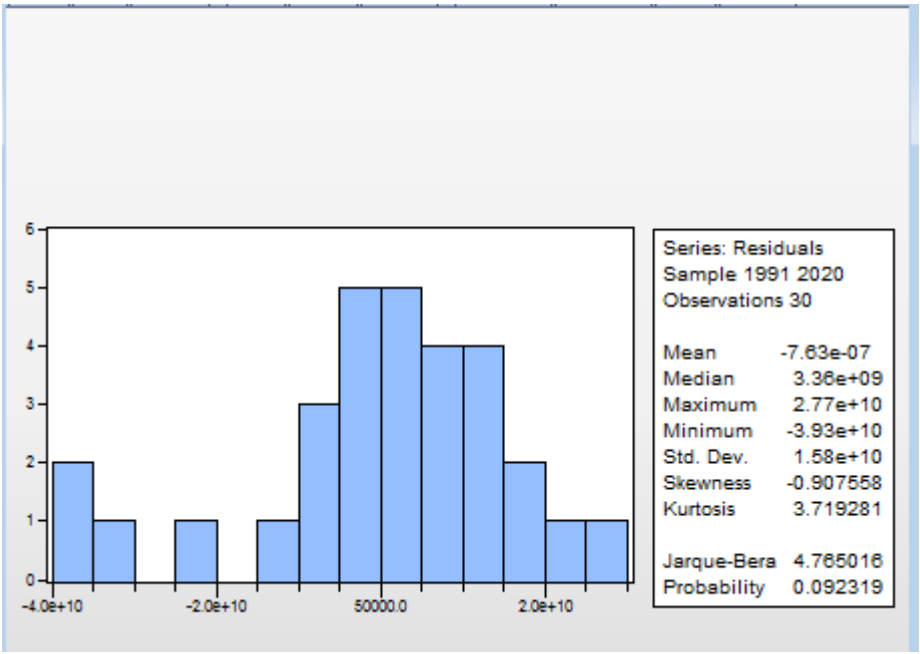

الملحق (1.2) : إختبارات ADF لسلسلة GDP الاصلية

فهرس

العنوان	رقم الصفحة
الإهداء.....	I
الإهداء	II
الشكر.....	III
ملخص.....	IV
قائمة المحتويات.....	V
قائمة الاشكال البيانية.....	VI
قائمة الجداول	VII
قائمة الملاحق	VIII
مقدمة	أ
الفصل الأول : الإطار النظري لعجز الموازنة العامة والنمو الاقتصادي	01
تمهيد	02
المبحث الأول : الأدبيات النظرية لعجز الموازنة العامة والنمو الاقتصادي	03
المطلب الأول : مفاهيم حول عجز الموازنة العامة	03
الفرع الأول : مفهوم عجز الموازنة العامة وأسبابه و مخاطره	03
الفرع الثاني : أنواع عجز الموازنة وأثاره	06
الفرع الثالث : طرق تمويل عجز الموازنة العامة.....	08
المطلب الثاني : الإطار النظري للنمو الاقتصادي.....	09
الفرع الأول : مفهوم النمو الاقتصادي وطرق قياسه	09
الفرع الثاني : أنواع النمو الاقتصادي ومزاياه	11
الفرع الثالث : محددات النمو الاقتصادي وتكاليفه	11
المطلب الثالث : العلاقة بين عجز الموازنة العامة والنمو الاقتصادي	15
الفرع الأول : النظرية الكلاسيكية	15
الفرع الثاني : النظرية الكنزية	15
الفرع الثالث : النظرية النقدية الحديثة	16
المبحث الثاني: الدراسات السابقة حول عجز الموازنة العامة والنمو الاقتصادي	16
المطلب الأول : عرض الدراسات السابقة	16
الفرع الأول : عرض الدراسات العربية	17

الفرع الثاني : عرض الدراسات الأجنبية 19
المطلب الثاني : موقع الدراسة الحالية من الدارسات السابقة 20
المطلب الثالث : الفجوة العلمية التي تعالجها هذه الدراسة الحالية 24

الفصل الثاني : الإطار التطبيقي لعجز الموازنة العامة والنمو الاقتصادي

المبحث الأول : الأدوات والطريقة المستخدمة 28
المطلب الأول : الطريقة المتبعة في الدراسة 28
الفرع الأول : متغيرات الدراسة 28
الفرع الثاني : أدوات جمع البيانات 30
المطلب الثاني : الأدوات المستخدمة في الدراسة 33
المبحث الثاني : عرض ومناقشة نتائج الدراسة 35
المطلب الأول : عرض نتائج الدراسة 35
الفرع الأول : دراسة الإستقرارية 35
الفرع الثاني : إزالة عدم الإستقرارية 38
الفرع الثالث : إختبار التكامل المشترك 41
المطلب الثاني : تحليل النتائج 45
الفرع الأول : تحليل نتائج الإستقرارية 45
الفرع الثاني : تحليل نتائج التكامل المشترك 45
خلاصة الفصل 46
خاتمة 47
المصادر و المرجع 50
الملاحق 55
فهرس 65